الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

موقف دول الجوار(الجزائر-مصر) من النزاع الليبي 2011-2020

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية، دراسات اقليمية

من إعداد الطالبة:

- تمعزوزت بن أعمر بلقاسم

إشراف الدكتور:

* حدرباش

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
مزياني لطفي	دكتور	جامعة مولود معمري	أستاذ محاضر ب
حدرباش لوهاب	دكتور	جامعة مولود معمري	أستاذ محاضر ا
بلودان عبد الرزاق	استاذ	جامعة مولود معمري	أستاذ مساعد

السنة الجامعية 2021 - 2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا في إنجاز العمل المتواضع والذي نـحمده ونشكر فضله على نعمه

والذي كلل جهدي وأعانني بتوفيق من عنده

أما بعد ،

أتوجه بالشكر والعرفان للأستاذ المشرف الدكتور "حدرباش " على قبوله الإشراف على هذه المذكرة و الذي لم يبخل علينا من نصائحه و توجيهاته طيلة مدة انجازنا لهذه المذكرة،

ولا يفوتنا أن أتقدم بالشكر إلى اللذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا و كانوا نورا يضيء الظلمة التي كانت تقف في طريقنا، إلى من زرع التفاؤل في دربنا، و قدموا لنا المساعدات والمعلومات فلهم منا كل الشكر.

تمعزوزت

الإهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون "

الحمد لله الرحمن الرحيم كرم الأنسان وشرفه بالعلم البيان والصلاة و السلام على النبي المصطفى العدنان خير من علم الأنام و أفضل من تزين بالأدب وتحلى بالإحسان سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم.

اهدي ثمرة جهدي هذا إلى

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

إلى إخوتي وجميع أصدقائي وأقاربي

تمعزوزت

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا في إنجاز العمل المتواضع والذي نحمده

ونشكر فضله على نعمه

والذي كلل جهدي وأعانني بتوفيق من عنده

أما بعد ،

أتوجه بالشكر والعرفان للأستاذ المشرف الدكتور "حدرباش " على قبوله الإشراف على هذه المذكرة و الذي لم يبخل علينا من نصائحه و توجيهاته طيلة مدة انجازنا لهذه المذكرة،

ولا يفوتنا أن أتقدم بالشكر إلى اللذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا و كانوا نورا يضيء الظلمة التي كانت تقف في طريقنا، إلى من زرع التفاؤل في دربنا، و قدموا لنا المساعدات والمعلومات فلهم منا كل الشكر.

تمعزوزت

الإهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون "

الحمد لله الرحمن الرحيم كرم الأنسان وشرفه بالعلم البيان والصلاة و السلام على النبي المصطفى العدنان خير من علم الأنام و أفضل من تزين بالأدب وتحلى بالإحسان سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم.

اهدي ثمرة جهدي هذا إلى

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

إلى إخوتي وجميع أصدقائي وأقاربي

تمعزوزت

خطة الدراسة

-مقدمة عامة

- الفصل الأول : الاطار المفاهيمي و النظري للدراسة

أولا : الإشكالية

ثانيا :أسئلة فرعية

ثالثا : فرضيات الدراسة

رابعا : حدود الدراسة (الاطار الزماني و المكاني)

خامسا : أهمية الموضوع (علمية – عملية)

سادسا : أسباب اختيار الموضوع (ذاتية – موضوعية)

سابعا :اهداف الدراسة

ثامنا : صعوبة اختيار الموضوع

- الفصل الثاني :خلفياتالنزاع الليبيوأبعاده

تمهيد

*المبحثالأول :خلفياتالنزاع الليبي

المطلبالأول:تطور مفهوم النزاع

المطلب الثاني :الأهمية الجيو استراتجية لليبيا

المطلبالثالث : قراءة في الوضع الليبي منذ 2011

*المبحثالثاني :أبعادالنزاع الليبي

المطلبالأول :البعدالأمنيللنزاع الليبي

المطلبالثاني :البعدالسياسيللنزاع الليبي

المطلبالثالث :البعدالاقتصادي و الاجتماعي للنزاع الليبي

*المبحث الثالث :المواقف الدولية حيال النزاع الليبي

المطلب الأول :موقفمجلسالأمنالدولي

المطلب الثاني :مواقفالاتحادالأوروبيمنالنزاع الليبي

المطلب الثالث :المواقف الغربية وتضارب المصالح

خلاصة

- الفصل الثالث :أثرالنزاع الليبي علىدولالجوار(حالة الجزائر و مصر)

تمهيد

*المبحثالأول :تصاعدالنزاع الليبي وآثاره علىدولالجوار

المطلبالأول :أسبابامتدادالنزاع الليبي

المطلب الثاني :التهديدات الصلبة للنزاع الليبي على الأمن القومي الجزائري

المطلبالثالث :تداعيات و انعكاسات التهديدات السياسية و العسكرية لنزاع الليبي على الامن القومي الجزائري

*المبحثالثاني :المقاربةالجزائرية للتعاملمعالنزاع الليبي

المطلبالأول :محدداتالموقفالجزائري من النزاع الليبي

المطلب الثاني :المقاربة الجزائرية للتعامل مع النزاع الليبي

المطلب الثالث :تحديات المقاربة الجزائرية لحل النزاع الليبي

*المبحثالثالث :المقاربةالمصرية للتعاملمعالأزمةالليبية

المطلب الأول :تأثير الأزمة الليبية على الدولة المصرية

المطلبالثاني:التدخل المصري في الازمة الليبية

المطلب الثالث :تحديات المقاربة المصرية لحل الأزمة الليبية.

خلاصة

مقدمة

ليبيا تعتبر من بين دول العالم التي إستردت سيادتها حديثا بعد الإستقلال ، الذي قام على إثره نظام حكم ملكي أعتمد فيه على تكريس الحكم الفردي، وهذا ما جعله لا يدم طويلا إذ عرفت ليبيا إنقلابا على الحكم الملكي ، وذلك من طرف مجموعة من ضباط الجيش في سنة 1969 ، لتعرف ليبيا توجها جديدا في الحكم ، وتصبح ذات نظام جمهوري بعد عزل الملك ، وعرفت فيما بعد بالجماهيرية العظمى ، حيث برزت توجهات جديدة في طابع الحكم بأليات و مؤسسات جديدة ليس لها مثيل على المستوى العالمي مثل اللجان الشعبية و المؤتمرات الشعبية ، وتم إجلاء القواعد الأجنبية في ليبيا ومنها القواعد البريطانية و الأمريكية و الفرنسية ، لتبرز شخصية العقيد معمر القذافي كقائد ومحرر للبلاد ، لتعرف التوجهات الجماهيرية بعد ذلك مجموعة من العداءات والخلافات مع الدول المجاورة و الدول الأجنبية في نفس الوقت مثل الحرب مع تشاد و خطابات القذافي المعادية للغرب ، مما أدخل ليبيا في دوامة من المشاكل وخاصة مع الدول الأجنبية ، و إعتبرت هذه الدول ليبيا ونظامها السياسي خطر وعدو لها في المنطقة؛ ما تولد عنه العديد من الأزمات ، وساهم في تغيير السياسة الخارجية و الداخلية الليبية أكثر من مرة.

شهدت نهاية سنة 2010 تغيرات عميقة مست الساحة السياسية العربية ، وأتت على عديد الأنظمة القائمة(تونس. مصر، ليبيا، اليمن)... التي لم تستطع الصمود أمام وطأة الاحتجاجات والغضب الشعبي المستنكر لسياساتها التي عمرت طويلاء والرافض لاستمراريتها على الرغم من كل ما قدمته من تنازلات وما وعدت بإحدائه من إصلاح وتغيير... وهو الوضع الذي اختلفت الاصطلاحات في التعبير عنه توصيفه و تراوحت بين ، :الحراك العربي ،: ،غضب الشارع العربي، ،الربيع العربي، الثورات العربية...الخ ،

فإقليم الدولة لم يعد مجال أمنها فقط فنحن نساير عصرا تعددت فيه الفواعل وتزايدت التهديدات عبر الدولاتية أو –عبر الوطنية– بتعبير أدق التي لم تعد تتخذ شكل تهديدات

صلبة وناعمة فحسب ، بل حتى تهديدات سايبيرية تعرض قاعدة البيانات لأي دولة لقابلية القرصنة والاختراق عبر ما يعرف بالحروب السايبيرية كلّ هذه المؤشرات ثبِيّن لنا وبوضوح أنّ الأمن القومي أصبح قابلا للاختراق ومعرضا للأخطار وأنّ تأمين إقليم الدولة يضع ضمن الأوليات أمن الحدود الجغرافية القريبة وحتى البعيدة.

ومن خلال التمهيد نطرح نص الاشكالية والمتمثلة ب : **ماموقف الدول العربية من النزاع الليبي ؟**

ومن خلال نص الاشكالية يتشكل لدينا عدة الاسئلة الفرعية والمتمثلة ب:

- فيما يتمثل النزاع اليبي والوضع الليبي ؟
- ماموقف النزاع الليبي من دول الجوار وما موقف دول الجول ومجلس الامن من النزاع الليبي ؟
- فيما تتمثل التهديدات والمقاربات على دول الجوار للنزاع الليبي ؟

- **أهمية الموضوع :**

الأهمية العملية:

- تبرز الأهمية العملية للدراسة في مواكبتها لفترة تشهد فيها جل البلدان العربية حراكا واسعا ومستمرا تعددت مظاهره وتوصيفاته ، وتأتي الحالة الليبية كصورة من صور هذا المشهد، لكن ما ميزها هو تصعيد أزمتها التي لم تنتهي بسقوط نظام القذافي ، ومازال المشهد الليبي مرشحا لتواصل تصاعد الأحداث.

تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها يعالج أحدى أهم القضايا في العلاقات الدولية ، و التي أحدثت الكثير من الجدل بين الباحثين و المحللين ، و يمكن تبيان أهمية الموضوع من خلال:

-كون ليبيا وحدة من مجموعة إقليمية هي المغرب العربي، و أن الأحداث التي حدثت و تحدث في ليبيا ليست فقط خاصة بليبيا و تمسها هي فقط إنما تمس دول المنطقة ككل.

-كون النظام السياسي الليبي مخالف لجميع الأنظمة السياسية في المنطقة بل و العالم ، مما يجعله يستحق الدراسة لفهم وتفسير العلاقة بين طبيعة النظام و أسباب التدخل.

**كون الأحداث في ليبيا كان للعامل والمؤثر الخارجي دور كبير فيهاء و لعبت فيه الدول الكبرى أدوارا رئيسية ، على عكس الدول المغاربية و العربية المجاورة لهاء و ذلك من خلال الاستخدام الدولي للقوة العسكرية.

- **الأهمية العلمية:**

تكمن الأهمية العلمية لموضوعنا هذاء في تأكيد توسع مفهوم الأمن وتعدد مصادر تهديده وتغيّر طبيعتها، والوقوف على درجة ترابط الأمن الداخلي بالأمن الخارجيء وكذا اختبار المسلمات المركزية للمقتربين الكلاسيكي والنقدي للأمن ، وتبرير أنّ الواقع التفاعلي الدولي والإقليمي الحالي يكرّس ضرورة التفاعل مع التهديدات الأمنية وفق تصور المقترب النقدي بعرض التهديدات الصلبة واللينة لمظاهر غياب الأمن في دولة جوار – ليبيا– واثرها على دولة الجزائر.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

أ/- الأسباب الذاتية:

**الرغبة والميول في دراسة التدخلات الأجنبية في دول العالم الثالث وخاصة دراسة الحالة الليبية ، بإعتبار ليبيا تمثل قطر من أقطار المغرب العربي.

**الرغبة في دراسة النظام الليبي

**دراسة المواضيع ذات الطابع الأمني، لأنّ علم العلاقات الدولية يهدف إلى الأمن والسلم ومداراة الحروب.

** التفاعل مع المسائل التي تعترض بلده بالدراسة والتحليل من خلال تقديم نتائج ترقى ليس فقط لتوصيف الواقع بل لتقديم بدائل

ب / الأسباب الموضوعية:

كون الدراسة جاءت في فترة ما يسمى بالربيع العربي الذي شهد سقوط العديد من الأنظمة الشمولية و الإستبدادية في المنطقة العربية بما في ذلك النظام الجماهيري في ليبيا .تصدر المواضيع الأمنية في الآونة الأخيرة التي تؤصل وتؤكد على توسع مفهوم الأمن ، وما واكبه من توسع لمفهوم التهديد الذي لم يعد يدور حول مسألة الخطر الصلب القادم من وراء الحدود فقط، بل تعداه إلى جملة من التهديدات أخذت الصبغة اللينة كتوصيف لكل تهديد مجاور يؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي في البلد سلّم الاهتمامات الأكاديمية لعديد المراكز الاستراتجية والمجموعات البحثية وعلب التفكير في العلاقات الدولية.

**أهمية ما يحدث في الجوار الليبي وتأثيره المباشر على الجزائر في شتى المجالات: أمنيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، لتشاركهما شريط حدودي يقارب 1000 كلم من الحدود المكشوفة صعبة الضبط. والقابلة للاختراق.

أهداف الدراسة.

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى:

*التأكيد على توسع مفهوم الأمن وتنوع مصادر تهديده. من خلال درسة أثر أزمة في بلد جار على أمن البلد الاخر.

* الوقوف على تطورات الأزمة الليبية ورصد أبرز تجلياتها على الواقع الأمني في الجزائر بتعدد مداخله.

*محاولة تناول موضوع لا يزال وليد الساعة وقابل للتطور وتحول مظهره من أزمة إلى نزاع أو حرب أهلية أو يصل للنضج المطلوب للاجتماع حول طاولة المفاوضات لايجاد حلول قانونية ودبلوماسية .

- **صعوبات اختيار الموضوع:**
  - نقص الدراسات السابقة
  - عدم توفر المراجع في الموضوع
  - صعوبة التنقل والبحث عن المراجع والمكتبات مغلقة بسبب الفيروس
- تقسيمات الموضوع :

تم التطرق على الموضوع على المقدمة وفصلين والخاتمة بالاضافة الى قائمة المصادر والمراجع

تم التطرق على الفصل الاول المعنون ب ماهية النزاع الليبي

والفصل الثاني المعنون ب أثر النزاع الليبي على دول الجوار (الجزائر – مصر)

الفصل الأول

مقدمة:

تعتبر ليبيا من بين دول العالم التي إستردت سيادتها حديثا بعد الإستقلال، الذي قام على إثره نظام حكم ملكي أعتمد فيه على تكريس الحكم الفردي، وهذا ما جعله لا يدم طويلا إذ عرفت ليبيا إنقلابا على الحكم الملكي، وذلك من طرف مجموعة من ضباط الجيش في سنة 1969، لتعرف ليبيا توجها جديدا في الحكم، وتصبح ذات نظام جمهوري بعد عزل الملك، وعرفت فيما بعد بالجماهيرية العظمى، حيث برزت توجهات جديدة في طابع الحكم بأليات و مؤسسات جديدة ليس لها مثيل على المستوى العالمي مثل اللجان الشعبية و المؤتمرات الشعبية ، وتم إجلاء القواعد الأجنبية في ليبيا ومنها القواعد البريطانية و الأمريكية و الفرنسية ، لتبرز شخصية العقيد معمر القذافي كقائد ومحرر للبلاد ، لتعرف التوجهات الجماهيرية بعد ذلك مجموعة من العداءات والخلافات مع الدول المجاورة و الدول الأجنبية في نفس الوقت مثل الحرب مع تشاد و خطابات القذافي المعادية للغرب ، مما أدخل ليبيا في دوامة من المشاكل وخاصة مع الدول الأجنبية ، و إعتبرت هذه الدول ليبيا ونظامها السياسي خطر وعدو لها في المنطقة؛ ما تولد عنه العديد من الأزمات ، وساهم في تغيير السياسة الخارجية و الداخلية الليبية أكثر من مرة.

شهدت نهاية سنة 2010 تغيرات عميقة مست الساحة السياسية العربية، وأتت على عديد الأنظمة القائمة (تونس. مصر، ليبيا، اليمن) ... التي لم تستطع الصمود أمام وطأة الاحتجاجات والغضب الشعبي المستنكر لسياساتها التي عمرت طويلا والرافض لاستمراريتها على الرغم من كل ما قدمته من تنازلات وما وعدت بإحداثه من إصلاح وتغيير... وهو الوضع الذي اختلفت الاصطلاحات في التعبير عنه توصيفه وتراوحت بين الحراك العربي، غضب الشارع العربي، الربيع العربي، الثورات العربية...الخ.

فإقليم الدولة لم يعد مجال أمنها فقط فنحن نساير عصرا تعددت فيه الفواعل وتزايدت التهديدات عبر الدولاتية أو –عبر الوطنية–بتعبير أدق التي لم تعد تتخذ شكل تهديدات صلبة وناعمة

فحسب، بل حتى تهديدات سايبيرية تعرض قاعدة البيانات لأي دولة لقابلية القرصنة والاختراق عبر ما يعرف بالحروب السايبيرية كلّ هذه المؤشرات تبِيّن لنا وبوضوح أنّ الأمن القومي أصبح قابلا للاختراق ومعرضا للأخطار وأنّ تأمين إقليم الدولة يضع ضمن الأوليات أمن الحدود الجغرافية القريبة وحتى البعيدة.

ومن خلال التمهيد نطرح نص **الاشكالية** والمتمثلة ب:

ما موقف الدول العربية من النزاع الليبي؟

ومن خلال نص الاشكالية يتشكل لدينا عدة الاسئلة الفرعية والمتمثلة ب:

- فيما يتمثل النزاع الليبي والوضع الليبي؟
- ما موقف النزاع الليبي من دول الجوار وما موقف دول الجول ومجلس الامن من النزاع الليبي؟
- فيما تتمثل التهديدات والمقاربات على دول الجوار للنزاع الليبي؟

- **الفرضيات:**

ولتحليل الإشكالية الجوهرية للبحث وكذلك الإجابة على التساؤلات المطروحة لابد من صياغة جملة من الفرضيات التي تثبت او تنفي حقيقة البحث لاحقا من خلال دراستنا له

- استقرار المنطقة العربية يغذي التنافس الدولي القوي عليها
- استمرار تأزم الوضع الليبي يقلص من دول الأجنبية ويزيد من هامش الأمني في المنطقة
- موقف دول الجوار العربي " الجزائر ومصر «من الازمة الليبية »

- **حدود الدراسة:**

حددنا نطاق الدراسة وفق لمجالين وهي مجال زماني ومكاني مرتبط به:

(أ)-الإطار الزماني: خصصنا الفترة المنية التعليقة بالموضوع من المدة التي ظهرت فيها الازمة الليبية عام 2011 باعتبارها الفترة الحاسمة التي تساعدنا على فهم حقيقة واسباب الحرب والاستراتيجية الأجنبية وموقف دول الجوار من هذه الازمة لحل التأزم فيها.

(ب)-الإطار المكاني: يتشكل المغرب العربي من 5 دولة وتشكل كتلة واحدة متعاونة فيما بينها

تشكلت الحدود الليبية بعد الاستعمار الإيطالي وكجماهرية ارتباطية بنظام سياسي ديكتاتوري بقيادة العقيد معمر القذافي لمدة 42 سنة.

- **أهمية الموضوع:**

الأهمية العملية:

تبرز الأهمية العملية للدراسة في مواكبتها لفترة تشهد فيها جل البلدان العربية حراكا واسعا ومستمرا تعددت مظاهره وتوصيفاته، وتأتي الحالة الليبية كصورة من صور هذا المشهد، لكن ما ميزها هو تصعيد أزمتها التي لم تنتهي بسقوط نظام القذافي، ومازال المشهد الليبي مرشحا لتواصل تصاعد الأحداث.

تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها يعالج إحدى أهم القضايا في العلاقات الدولية، والتي أحدثت الكثير من الجدل بين الباحثين والمحللين، ويمكن تبيان أهمية الموضوع من خلال:

كون ليبيا وحدة من مجموعة إقليمية هي المغرب العربي، وأن الأحداث التي حدثت وتحدث في ليبيا ليست فقط خاصة بليبيا وتمسها هي فقط إنما تمس دول المنطقة ككل.

كون النظام السياسي الليبي مخالف لجميع الأنظمة السياسية في المنطقة بل والعالم، مما يجعله يستحق الدراسة لفهم وتفسير العلاقة بين طبيعة النظام و أسباب التدخل.

كون الأحداث في ليبيا كان للعامل والمؤثر الخارجي دور كبير فيها ولعبت فيه الدول الكبرى أدوارا رئيسية، على عكس الدول المغاربية و العربية المجاورة لهاء و ذلك من خلال الاستخدام الدولي للقوة العسكرية.

- **الأهمية العلمية:**

تكمن الأهمية العلمية لموضوعنا هذاء في تأكيد توسع مفهوم الأمن وتعدد مصادر تهديده وتغيّر طبيعتها، والوقوف على درجة ترابط الأمن الداخلي بالأمن الخارجي وكذا اختبار المسلمات المركزية للمقتربين الكلاسيكي والنقدي للأمن، وتبرير أنّ الواقع التفاعلي الدولي والإقليمي الحالي يكرّس ضرورة التفاعل مع التهديدات الأمنية وفق تصور المقترب النقدي بعرض التهديدات الصلبة واللينة لمظاهر غياب الأمن في دولة جوار –ليبيا–واثرها على دولة الجزائر.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

أ/- الأسباب الذاتية:

**الرغبة والميول في دراسة التدخلات الأجنبية في دول العالم الثالث وخاصة دراسة الحالة الليبية ، بإعتبار ليبيا تمثل قطر من أقطار المغرب العربي.

**الرغبة في دراسة النظام الليبي

**دراسة المواضيع ذات الطابع الأمني، لأنّ علم العلاقات الدولية يهدف إلى الأمن والسلم ومداراة الحروب.

** التفاعل مع المسائل التي تعترض بلده بالدراسة والتحليل من خلال تقديم نتائج ترقى ليس فقط لتوصيف الواقع بل لتقديم بدائل

ب / الأسباب الموضوعية:

**كون الدراسة جاءت في فترة ما يسمى بالربيع العربي الذي شهد سقوط العديد من الأنظمة الشمولية و الاستبدادية في المنطقة العربية بما في ذلك النظام الجماهيري في ليبيا

**تصدر المواضيع الأمنية في الآونة الأخيرة التي تؤصل وتؤكد على توسع مفهوم الأمن، وما واكبه من توسع لمفهوم التهديد الذي لم يعد يدور حول مسألة الخطر الصلب القادم من وراء الحدود فقط، بل تعداه إلى جملة من التهديدات أخذت الصبغة اللينة كتوصيف لكل تهديد مجاور يؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي في البلد سلّم الاهتمامات الأكاديمية لعديد المراكز الاستراتجية والمجموعات البحثية وعلب التفكير في العلاقات الدولية.

**أهمية ما يحدث في الجوار الليبي وتأثيره المباشر على الجزائر في شتى المجالات: أمنيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، لتشاركهما شريط حدودي يقارب 1000 كلم من الحدود المكشوفة صعبة الضبط. والقابلة للاختراق.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى:

*التأكيد على توسع مفهوم الأمن وتنوع مصادر تهديده من خلال دارسة أثر أزمة في بلد جار على أمن البلد الاخر.

* الوقوف على تطورات الأزمة الليبية ورصد أبرز تجلياتها على الواقع الأمني في الجزائر بتعدد مداخله.

*محاولة تناول موضوع لا يزال وليد الساعة وقابل للتطور وتحول مظهره من أزمة إلى نزاع أو حرب أهلية أو يصل للنضج المطلوب للاجتماع حول طاولة المفاوضات لإيجاد حلول قانونية ودبلوماسية .

- **صعوبات اختيار الموضوع:**

- نقص الدراسات السابقة
- عدم توفر المراجع في الموضوع
- صعوبة التنقل والبحث عن المراجع والمكتبات مغلقة بسبب الفيروس

- تقسيمات الموضوع:

تم التطرق على الموضوع على المقدمة وفصلين والخاتمة بالإضافة الى قائمة المصادر والمراجع

تم التطرق على الفصل الاول المعنون ب ماهية النزاع الليبي

والفصل الثاني المعنون ب أثر النزاع الليبي على دول الجوار (الجزائر –مصر)

الفصل الثاني

تمهيد:

من المعلوم ان معظم دول المغرب العربي استعادت استقلالها السياسي والثقافي بعد حروب ماضية وقد خرجت مثقلة بمشاكل ناتجة عن الاختلال وعدم القدرة على إدارة مواردها المحلية وتدهور الحياة الاجتماعية والمعيشية مما أدى الى نشوب صراعات دولة وأهلية وأبرز مثال ما حدث لليبيا بعد اندلاع الثورة في 17 فيفري 2011، ولا مبالغة في قول ان عام 2011 حمل توقيع العرب وختمهم بوقائعه وأحداثه وسمي بعام العرب بامتياز.

المبحث الاول: الخلفيات النزاع الليبي

تُشكل الأزمة الليبية أحد أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية، ونظراً لأهمية هذه الأزمة وتداعياتها المختلفة على الأمن والاستقرار في الإقليم، فقد تنوعت الكثير من البحوث التي تطرقت إلى الأزمة الليبية وقد اختلفت في دراستها.

المطلب الاول: تطور مفهوم النزاع

النزاع يحصل للحفاظ على وضع قائم مهدد بالتغيير أو لتغيير وضع قائم لم يعد ملائما للطرف مصدر النزاع بشكل عام، تدخل الجماعات البشرية أو الوحدات السياسية نزاعات مسلحة إما بغية الحفاظ على مكاسب جديدة لا يمكن الحصول عليها بالوسائل السلمية، [1]

فالنزاعات المسلحة في المجتمعات البدائية كانت السيطرة أحيانا على أراضي منتجة زراعيا أو غنية بالمصادر الأولية كالمناجم، حيث كان الطرف المنتصر في المكاسب التي يحققها يساعد هذا الأخير ويشجعه على الدخول في نزاعات مسلحة أخرى من نوع الغزوات[2].ذات مردود مادي وبشري

[1] ط. دبلة رفيدة ، دور الاسلحة الخفيفة في نظام النزاعات المسلحة في افريقيا دراسة حالة ليبيا 2011-2018 ، مذكرة ماستر علوم السياسية علاقات دولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2019 ، ص 12

[2] محمد فراجء جنيدي خوليفة، ،دور المبعوثين الدوليين للأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية، العراق أنموذجا بعد 2003، مذكرة ماستر. جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017، ص 12.

هام للطرف المنتصر، ويتمثل ذلك في الغنائم والأموال التي يستولي عليها، وفي فرض الضرائب وكذلك بواسطة نظام الرق.

أن النزاعات المسلحة كانت الوسيلة المعتمدة لتحقيق التغييرات السياسية الأساسية في العالم الحديث كبناء الدولة القومية والحفاظ عليها لاحقا ونشر الحضارات الحديثة في العالم وكذلك كوسيلة لاستقرار ميزان القوى، والحفاظ على هويتها أمام المخاطر الخارجية التي تهددها والتي بالتالي تزيد من وعي الجماعة لذاتيتها[1]. وللنزاعات المسلحة وظيفة سوسيولوجية وتحديدا اندماجية من حيث تأثيرها في تضامن وتماسك الجماعة

- تزايد عدد النزاعات المسلحة بشكل عام بعد الحرب العالمية الثانية مقارنة مع الفترات السابقة، ويمكن إدراج الملاحظات التالية حول طبيعة النزاعات في الجزء الثاني من القرن العشرين[2]

-انخفض عدد النزاعات المسلحة بين الدول في السبعينات مقارنة مع الفترات السابقة ، وذلك كون مجمل نزاعات التحرير الوطني من الاستعمار قد قامت في الخمسينات والستينات، وكون مجمل الدول التي شهدت هذه الحروب نالت استقلالها الوطني فانتهت المشكلة الوطنية لتبدأ مشكلة بناء الدولة مما يفسر ازدياد النزاعات الداخلية المختلفة

- مجمل النزاعات في العالم الثالث: آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية في مقابل ذلك غياب النزاعات المسلحة في أوربا نتيجة ميزان الرعب النووي بين القوتين العظمتين وكون دول أوربا قد توصلت إلى حل كثير من القضايا التي تشكل مصدرا للنزاعات في العالم الثالث بشكل أو بآخر ونشير إلى بعض المجالات كأمثلة: بناء الدولة: التنمية الاقتصادية، الهوية الوطنية[3]– .

[1] إبراهيم محمود احمد، الحروب الأهلية في افريقيا. مصر: مطابع الأهرام، 2001.، ص34

[2] رزيق المخادمي عبد القادر،النزاعات في القارة الافريقية : انكسار دائم أم انحسار مؤقت. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع. ص35

[3] ط. دبلة رفيدة ، دور الاسلحة الخفيفة في نظام النزاعات المسلحة في افريقيا ، مرجع سابق ذكره

-تزايد التدخل الخارجي في النزاعات بشكل ملحوظ وتحديدا التدخل المباشر الذي طبع المرحلة حتى أواخر الستينات تقريبا وبعد ذلك صار مجمل أنواع التدخل من النوع غير المباشر أو غير العلني.

- حصل ازدياد في عدد النزاعات الداخلية أو التي تبدأ على المستوى الداخلي وتتحول إلى المستوى الإقليمي والدولي نتيجة تدخل قوى خارجية عسكريا وسياسيا، ازدادت النزاعات الاثنية في المقابل انخفضت النزاعات المسلحة التقليدية بين الدول وخاصة الحروب الاستعمارية[1].

- ازدياد درجات العنف في النزاعات الداخلية ودل على ذلك ارتفاع عدد الضحايا وزيادة حجم الأضرار المادية التي تلحق بالمتنازعين.

ويمكن القول بأن هناك ثلاثة أنواع للنزاع تتمثل في:

- **النزاع الدبلوماسي:**

يحصل ذلك في إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف كالأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة. وكذلك المنظمات الإقليمية وغيرها، أو في إطار العلاقات الثنائية المباشرة وهو الذي يحصل ضمن القنوات الإجرائية المعروفة والمعمول بها كوسائل وآليات التفاعل الدبلوماسي والتي حددتها ونظمتها اتفاقيات وقوانين وأعراف دولية.[2]

- **النزاع غير المؤسسي:**

وهو الذي يحصل خارج القنوات المتعارف عليها والمعمول بها ولكنه لا يشكل نقيضا لهذه القنوات ولا يتسم هذا النوع من النزاعات بالعنف، ومن الأمثلة على هذا النوع من النزاعات قطع العلاقات الدبلوماسية، فرض العقوبات، تبادل الاتهامات والحملات الصحفية وغير ذلك.

[1] ط. دبلة رفيدة ، دور الاسلحة الخفيفة في نظام النزاعات المسلحة في افريقيا مرج سابق ذكره ص 14

[2] عبد الرحمان حسن حمديء دراسات في النظم الافريقية، جامعة القاهرة، سلسلة الكتب الدراسية، سلسلة الكتب الدراسية، 2002. ص34

- **النزاع المسلح:**

وهو الذي يعطل أو يلغي القنوات القائمة والتقليدية للتفاعل النزاعي ويستبدلها بآليات ووسائل أخرى تتم بالعنف، ويندرج مفهوم الحرب في هذا السياق ولو أن الكثير من الباحثين يفضلون استعمال مفهوم النزاع المسلح على مفهوم الحرب لشمولية المفهوم الأول.

ويعتبر القانون الدولي أن الحرب هي وضع قانوني ما بين دولتين يشترط قيام إعلان حرب أو إنذار مشروط بشن الحرب وهو إخطار الدولة الأخرى باستنفاذ كافة الوسائل السلمية واللجوء للوسائل غير السلمية من حصار وأعمال انتقامية وتضع الدولة نفسها في حالة الحرب.

المطلب الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية لليبيا

إذا كان الربيع العربي وقتًا للاندفاع الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فبالنسبة إلى الخليجيين الذين يتمتعون بأوضاع أكثر استقرارًا وبموارد كبيرة، فقد كان الربيع العربي وقت الفرصة السانحة. مع انهيار الركائز القديمة للمنطقة أولاً العراق، ثم سوريا، ثم مصر كان هناك شعور بأن الوقت قد حان لنظام إقليمي جديد. [1] رأت قطر، ربما ولدت من تاريخها الخاص بالانقلابات الداخلية،[2] أن الثورات ولدت نظم جديدة ونخب جديدة، وبالتالي دعمت بشكل كامل الجهات الثورية على أمل أن يؤدي ذلك إلى إنشاء شبكة إقليمية من الدول الصديقة، إن لم تكن كريمة.

إن دورهم في استضافة العديد من المنشقين الإسلاميين المنفيين في المنطقة، وحقيقة أن معظم حركات المعارضة المنظمة منذ فترة طويلة في المنطقة كانت هي نفسها إسلامية، مما يعني أن مؤسساتهم الإقليمية لها نكهة إسلامية مميزة.

[1] https://africacenter.org/ar/publication/geostrategic-dimensions-libya-civil-war/2021/12 16 تمت زيارته

[2] شيلينج توماس، استراتيجية الصراع. تر : نزهت طيب، أكرم حمدان: الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات:.2009.

إذا كان نهج قطر مبنيًا على الانتهازية وتوقّعات القوة الناعمة، فإن نهج الإمارات العربية المتحدة كان وليد الخوف والسياسة الواقعية. وأظهرت الحملات القمعية الداخلية القاسية على النشطاء ومن يقدمون حتى مقترحات متواضعة للإصلاح تيارًا خفيًا من الخوف في أبو ظبي من أن عدوى الربيع العربي قد تعبر الحدود الإماراتية. تُظهر استراتيجيتها الإقليمية منذ ذلك الحين تفضيلًا إماراتيًا للتطور على الثورة مع التركيز على تأمين المصالح الرئيسية. هذا التفضيل لإعادة إنشاء النظام القديم مع القادة الجدد واضح في دعم الإمارات للجنرال عبد الفتاح السيسي في مصر، درّة هذه السياسة. تبرز الأنشطة الإماراتية في اليمن الزاوية الاقتصادية لسياستها، استراتيجية في تنويع النفط لتصبح رائدة إقليمية في الشحن والخدمات اللوجستية، مع الحفاظ على وجود مهيمن في شبكة الموانئ التي تربط الشرق الأقصى بالمحيط الأطلس [1]

موقع ليبيا الاستراتيجي في قلب البحر الأبيض المتوسط، والمغرب العربي، وبوابة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكذلك احتياطاتها الكبيرة من النفط والغاز واضطرابها الثوري، يعني أنها سقطت بدقة عند تقاطع الإيديولوجية والاقتصادية الإماراتية. مع انهيار بقايا الدولة وزعزعة استقرار ليبيا، جذبت دولًا أخرى مثل مصر وفرنسا الذين رأوا فرصة لبناء دولة صديقة يمكن أن تكون مفيدة لمصالحهم الاقتصادية والأمنية والإقليمية في صنع السياسات مع استمرار هذه الديناميكية وتدهور الأوضاع في ليبيا وتفاقمها

المطلب الثالث: قراءة في الوضع الليبي منذ 2011

في رغبة من الليبيين للتوجه نحو الديمقراطية وانتشار موجة الربيع العربي كانت هناك مظاهرات في ليبيا تطالب العقيد معمر القذافي بالتنحي عن الحكم والسماح للشعب بممارسة الأسس الديمقراطية في البلاد لكن هاته الاحتجاجات أودت بالبلاد إلى وضح حرج وبات حل الأزمة الليبية

[1] براشاد فيجي، الربيع العربي الشتاء الليبي. تر: عبد الفتاح عمورة، منذر محمد، سوريا: دار الفرقد،2014 ، ص 34.

صعب للغاية خاصة مع وجود أطراف عديدة للنزاع تملك كل منها ترسانة من الأسلحة الخفيفة وتلقى كل منها الدعم من أطراف خارجية.

- **بداية الأزمة في ليبيا**

لم تكن الاحتجاجات التي اندلعت في فيفري سنة 2011 في إطار ما يعرف بأحداث الربيع العربي، لها علاقة مباشرة مع القضايا الاقتصادية، وإنما كانت بشكل أساسي بسبب قمع الفرص الحقيقية للمواطنين في الديمقراطية بحيث اتسم حكم القذافي للمواطنين في الديمقراطية حيث اتسم حكم القذافي بالتشريعات القمعية التي تحظر الأحزاب السياسية والمنظمات المستقلة وبأعمال عنيفة تجاه أي شخص ينتقد السلطة أو يساهم في تنظيم احتجاجات مناهضة للحكومة حيث كان المجال للمجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة شبه معدوم. [1]

- لم يسمح القذافي طوال فترة حكمه بقيام أحزاب سياسية ولا منظمات حقوق الإنسان، وبقيت مؤسسة القذافي للتنمية والتي يرأسها نجل القذافي سيف الإسلام القذافي هي الوحيدة التي يسمح لها بمعالجة قضايا حقوق الإنسان.

بعد أحداث الربيع العربي في تونس ومصر، أقيمت مظاهرة في السابع عشر من فيفري من نفس السنة تمت فيها جملة من الاعتقالات ووفاة 14 مواطنا من قبل أشخاص قام النظام بمدهم بالسلاح وأرسلهم لإطلاق النار على المحتجين.

- انتشرت بعدها المظاهرات في المدن الأخرى بعد بنغازي، ومن أهم هاته المدن: زنتان، درنة طبرق ولم يتم وضع استراتيجية عمل من قبل النظام لكبح الاحتجاجات.

[1] فيجي براشاد، الربيع العربي الشتاء الليبي، تر: منذر محمود، محمد الفاتح عمورة، دمشق، دار الفرقد للنشر والتوزيع، 2014، ص152.

-بحلول أواخر فيفري كانت أعمال العنف قد تصاعدت بعد اشتباكات المتظاهرين المناهضين للحكومة مع قوات القذافي، وتطورت الاضطرابات بسرعة إلى نزاع مسلح في محاولة القذافي لاستعادة السيطرة على المدن التي وقعت تحت سيطرة المعارضين.

-وردت بعد ذلك تقارير عن انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وتم إصدار مجلس الأمن الدولي للقرار 1970 القاضي بإحالة الوضع في ليبيا إلى مدعي عام للمحكمة الجناية الدولية وفرض عقوبات وحظر توريد الأسلحة.

لقد أصبح حكم القذافي المعزول دبلوماسيا بشكل متزايد بالإضافة إلى انشقاق بعض المقربين إليه، تخلى عنه الحلفاء الإقليميون والدوليون السابقون وتم الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي كسلطة حكومية وحيدة في ليبيا.

انضمت القيادة الجديدة للمجلس الوطني الانتقالي إلى القوات الأطلسية بالدعوة للتدخل الأجنبي وتم عرض القرار رقم 1973 في الأمم المتحدة في مارس وبدأت بعدها غارات الناتو في التاسع عشر مارس حيث تم القضاء على نظام القذافي كليا عن طريق القوة البحرية والجوية للناتو وقتل القذافي في عشرين أكتوبر من نفس السنة بعد سيطرة المتمردون على طرابلس وانتشارهم على كامل الأراضي الليبية.

رفض المتمردون التسليم بتشكيل قوة عسكرية موحدة بعد سقوط طرابلس حيث بقيت قوات التمرد مبعثرة.

كانت هناك حكومة لكن لم تكن دولة لديها السلطة لتطبيق القوانين على المواطنين حيث كانت لكل من: مصراتة، درنة، زنتان سلطتها العسكرية.

- **استمرار النزاع المسلح في ليبيا**

نظرا للانتشار الكبير للأسلحة الخفيفة في ليبيا أدى لتفاقم الوضع في البلاد حيث أصبحت المناطق النائية في طرابلس ميدانا لتدريب الانتحاريين في أوربا وتونس، بالإضافة لقيام اللواء حفتر بهجوم على غرب طرابلس في الرابع من أفريل 2019 في حملته العسكرية على طرابلس والسيطرة على مدينة غريان جنوب العاصمة وأمر بإنشاء غرفة عمليات مهمتها تحرير المنطقة من الإرهابيين،[1] وسيطر حفتر على معظم المنشآت النفطية، ووقع عقودا مع شركات لبيع النفط بسعر أقل من السعر المعترف به بالإضافة إلى إعلان قوات حفتر عبر تقارير إعلامية عن وصول أسلحة لميدان القتال قادمة من مصر، وعبر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عن موقف مصر الداعم للجيش الوطني باعتباره يشن حملة للقضاء على الإرهاب، لأنها ترى أن الإسلاميين يشكلون تهديدا لمصالح مصر وتعمل مع الإمارات على تعطيل الانتخابات لحين تحكم حفتر في أكبر مساحة ممكنة.

وقد احتجزت قوات حفتر باحتجاز 52 ألف محتجز لديها تحاول ايطاليا منعهم للوصول لسواحلها، ويهدد ايطاليا بالسماح لهم بالعبور نحو شواطئ ايطاليا[2].

وما يزيد من تعقيد الوضع هو تعرض قوات حفتر لعدة هجمات في الجنوب، شملت سبها التي تبعد عن طرابلس ب 750 كيلو متر مربع عن جنوب طرابلس.

- لقد أدت المعارك بين الجبهتين إلى تدهور الوضع في ليبيا ماي توقع أن يزداد سوء حيث تم الاستيلاء على الممتلكات الخاصة بالإضافة إلى نزوح الآلاف من الأسر، بالإضافة إلى الاحتجاز التعسفي دون تهم تحت سلطة إحدى الحكومتين.

[1] رفيق غراب محمد، دور الجيش في الحياة السياسية في بلدان غرب افريقيا، الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، 2016.ص 36

[2] جحيش عبد السلام، أبكر محمد سليمان، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018. ص36

- كما تعقد الوضع بعد خلاف بين كتائب متحالفة مع حفتر حول توزيع الذخائر والرجال على محاور القتال ما يزيد من تعدد الأطراف المسلحة في ليبيا ويزيد من بحث كل طرف على المزيد من السلاح للتحكم في الأوضاع.

- كذلك تلعب بعض الدول دورا في استمرار النزاع من خلال تدعيمها لأحد الطرفين، حيث أن هيئة الأمم المتحدة لم تستطع إدانة هجوم حفتر على طرابلس بسبب معارضة روسيا ما يظهر دعمها لقوات حفتر.

وقد أعلن الجيش التونسي في 16 أفريل 2019 عن ضبط 11 شخصا حاملين جوازات سفر دبلوماسية يحملون ذخائر كانوا يحاولون دخول تونس عبر البحر، بالإضافة لامساك الشرطة التونسية 13 فرنسيا ينتقلون تحت غطاء دبلوماسي على متن ست سيارات عبر الحدود البرية التونسية الليبية، وادعت فرنسا أنهم فريق أمني مكلفين بتامين السفارة الفرنسية في ليبيا، ما يؤكد تورط فرنسا في النزاع.

كل هذا يجعل حل النزاع الليبي صعب، وبوضح استمرار النزاع.

- **أهم أطراف النزاع الليبي**

كان مع بداية الأزمة، جماعة الثوار التي تقاتل ضد الرئيس السابق القذافي، حيث كان الهدف واحد وهو تغيير النظام، حيث لم تكن الاحتجاجات لها علاقة مباشرة بالوضع الاقتصادي، إنما كان للحصول على حكم ديمقراطي واعطاء فرص للمواطنين في المشاركة السياسية، لكن بعد اغتيال الرئيس القذافي ظهرت هناك انقسامات وأصبحت جبهات تقاتل ضد بعضها، وقد تم الاستيلاء على المخازن التي كانت في عهد الرئيس السابق ما سهل الانقسام بين المجتمع الليبي، وبالتالي ظهرت هناك عدة أطراف في النزاع وتتمثل أهمها في:

-القوات التي قادت عملية فجر ليبيا:

تمكنت من السيطرة على مدينة طرابلس وبسط نفوذها على معظم الغرب الليبي وتعد موالية لحكومة الوفاق الوطني[1]

-القيادة العامة للجيش الليبي:

هي تسمية أطلقها اللواء خليفة حفتر على المجموعات التي تقاتل معه واغلب عناصرها من قبائل الرق التي تستوطن مدن: بنغازي، المرج البيضاء، طبرق ويتدفق السلاح من مصر ويقود جيش حفتر قادة عسكريون ممن كانوا في جيش القذافي.

-قوات القعقاع والصواعق والمدني:

هي تشكيلات عسكرية من ثوار الزنتان، دخلت في صراع مع التشكيلات المسلحة التي قادت عملية ليبيا.

-قوات الدروع:

هي أكبر تشكيل في ليبيا متكون من أغلبية الثوار ويملك ترسانة عسكرية اغلبها مما استولى عليها الثوار من قوات القذافي.

-مجلس شورى ثوار بنغازي:

هي تنظيم عسكري يضم خمس كتاب عسكرية من الثوار الذين قاتلوا ضد القذافي، وهم قوات تحارب ضد حفتر ومؤخرا خسر هذا التنظيم معظم المناطق التي كان قد سيطر عليها وتحولوا مؤخرا إلى تنظيم سرايا الدفاع عن بنغازي.

[1] براشاد فيجي، الربيع العربي الشتاء الليبي. تر: عبد الفتاح عمورة، منذر محمدء سوريا: دار الفرقد،2014 ،، ص 34.

-كتاب الطوارق في الجنوب الليبي:

هي كتاب مسلحة موالية لحكومة الوفاق الوطني حيث تحرس الحدود الجنوبية مع تشاد والنيجر[1].

-تنظيم أنصار السربعة:

في منطقة الرقية من ليبيا وكان يقوده الشيخ محمد الزهاوي الذي أعلن عن مقتله في جانفي 2015 وقد تفتت التنظيم وانضم من بقي من أعضاءه إلى داعش.

-جيش القبائل:

هم مجموعات مسلحة من الموالين لنظام القذافي وقد وجدت كل الدعم من حفتر ومصر أسسها محمد قذاف الدم ابن عم معمر القذافي المقيم في القاهرة وهي تقاتل ضد التشكيلات المسلحة في الغرب الليبي [2]

[1] جحيش عبد السلامء أبكر محمد سليمان، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018. ص 49.

[2] العقابي علي عودة:. العلاقات الدولية : دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات, بغداد، د.د. ن ،2006.، ص34

المبحث الثاني :أبعاد النزاع الليبي

لوهلة ظن الليبيون والمجتمع الدولي أن الأزمة الليبية متجهة للانفراج والانحسار شيئا فشيئا و بداية مشروع قيام دولة ديمقراطية مزدهرة و إعادة إعمار ليبيا من جديد وبناء الدولة و المجتمع في آن واحد ، إلا أن الواقع الذي نشهده يؤكد أن سقوط النظام الحاكم كان طليعة نزاع لا نهاية له رغم مرور عقد كامل على الثورة الليبية (2011 م-2021 م) ، فما إن تمت الإطاحة بهذا النظام حتى اندلعت الصراعات الداخلية، وانقسم قادة الثورة و التغيير إلى فصائل وتيارات بعضها سياسي وبعضها عسكري مسلح، وانطلقت شرارة الحروب الأهلية في ليبيا إلى نزاع على الاراضي والنفوذ السياسي، لتعلن صارخة ميلاد أزمة طويلة الأمد لا زالت مستمرة.

تعاظم النزاع الليبي واشتد خلال السنوات الماضية وكنتيجة حتمية صاحب هذا النزاع انفلات أمني الذي نتج عنه بدوره تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية. ولكن تظل الأزمة السياسية والأمنية أعقد أزمتين تمر بهما البلاد وتؤثران على توجيه مسار الأزمة، أمّا الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فتغذيان الأزمة الأمنية والسياسية وتعمقان أثارها محليا واقليميا ودوليا.

المطلب الأول: البعد الأمني للنزاع الليبي

الأمن مجال حدوي مرتبط بقضايا متعلقة بالسلطة، فبعد نهاية النظام السابق تشهد الساحة السياسية الليبية تجاذبات خطيرة بين مختلف الفعاليات السياسية أثرت على الأمن في الدولة، فمنذ نهاية القذافي وحتى بعد عشر سنوات من هذا الحدث لا توجد سلطة واحدة تحتكر العنف، كما أنه ليس هناك إجماع حول من هو المخول بتشكيل سلطة عسكرية مركزية، كل هذا الاعتبارات ساهمت في إخفاق محاولة هيكلة جيش ليبي جديد[1] ، وهو ما كرسّ مظاهر أمنية جديدة على الساحة الليبية عمقت حالة الأمن وصبغ النزاع بطابع أمني معقد، فالجانب الأمني يعتبر هو الأشد خطورة وهو ما سنعرضه في الآتي:

[1] علي خضير مرزا، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، لبنان، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.س.ن، ط 1، 2012، ص 385.

أولا: صعوبة تأمين الحدود وانتشار السلاح والمتاجرة به

تشهد ليبيا منذ عقد صعوبة في عملية تأمين الحدود الليبية حيث يمثل أكبر تّحدياتها، اذ اصبحت ليبيا مركزا مهما لبيع الأسلحة وتهريبها عبر الحدود إلى جانب عمليات المتاجرة غير المشروعة بالوقود والبضائع، كما أصبحت ليبيا منطقة لتسليح ومرور الشّبكات الإرهابية التي باتت تشكّل خطرا على المناطق المجاورة وعلى العالم بأسره[1].

ثانيا: تجميد الأجهزة الأمنية

ان انعدام المؤسّسات الأمنية والعسكرية هو الأمر الذي جعل ليبيا مفتوحة أمام الجماعات المتطرّفة التي وجدت فيها مرتعا خصبا لتكثيف نشاطاتها الإرهابية والإجرامية سواء داخل ليبيا أو خارجها، كما شكّلت ليبيا بيئة جاذبة ومشجعة لتنظيمات المتطرفة الذي وجد وفيها منطقة ارتكاز ينطلق منها ويفرّ إليها خلال عملياته الإرهابية.

فالجانب الأمني في ليبيا لا يتعدى اليوم كونه جهازا مرقعا يتشكل جله من افراد مدنيين تم تجنيدهم بطريقة أو بأخرى، وبقايا من جيش النظام السابق الذين نجا افراده من الهلاك وأصبحوا يشكلون بؤر نزاعات جديدة نتيجة لاشتباكاتهم مع الوحدات الجديدة.[1]

ثالثا: تعدد التشكيلات المسلحة ونشاطها تحت عدد من التسميات

اضحى انتشار التشكيلات المسلحة غير معروفة التبعية وتحت مسميات عديدة روتينيا في مختلف مناطق ليبيا، إضافة الى تجميد جهاز الشرطة، وغياب الجيش كما ذكرنا سالفا، جعل الوضع الأمني مترديا وخطيرا. وفضلا عن ذلك فقد تشرذمت مؤسّسات الدولة وأصابها الخور

[1] كشان رضا، التّدخل الأجنبي في الشّؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي :دراسة حالة ليبيا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد السابع (العدد الثاني) ، ديسمبر ، 2020 ص 19.

[1] فرج النحلي الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017 ، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط –الأردن- ، 2018 ، ص 4.

والضعف، هذا ما أدّى إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا، كما زادت حدّة الخلافات بين الأطراف المتنازعة في ليبيا وأصبحت الحلول السّلمية للأزمة الأمنية بليبيا أشبه بالمستحيل.

ان تعدد الكتائب المسلحة التي تعمل وفقاً لأجندات متباينة، و في ظل عدم وجود توافق سياسي يشكل دعامة للبلاد في وجه العنف و الأطراف المتشددة، لذلك جرت محاولات عدة في الفترة الأخيرة للسيطرة على الوضع الأمني، آخرها كان قرارا بحل جميع التشكيلات المسلحة الشرعية وغير الشرعية وحصر السلاح بيد الجيش الوطني، إلا أن موقف قادة الكتائب جاء مغايرا، فمنهم من رأى أن خروجهم من المشهد سيحدث فراغا أمنيا كبيرا ما نتج عنه ازدياد الهوة اتساعا وسط تصاعد العنف وسيطرة المسلحين على موانى، تصدير النفط في شرق وغرب ليبيا.

انقسمت هذه الفصائل بين القوات الحكومية والقوى الموالية لحفتر من الجهة الأخرى أبرزها:

أ) **قوات الصاعقة** :قادها العقيد ونيس بوخماد، وهي قوات الجيش الشرعية والمتبقية من الجيش الليبي، وكتيبة21 ، وكتيبة 204 دبابات التي يقودها العقيد البرغثي.

ب)**قوات الكرامة:** وهي قوات يترأسها العقيد خليفة حفتر، تكونت بعد أن مارست المليشيات المسلحة المتطرفة عمليات اغتيال على مدار سنوات، حيث قتل العديد من الضباط في عمليات اغتيال يومية، وتقوم فكرتها "في الأساس على إنكار الجيش الوطني، ويعتبرون أي جندي في المؤسسة هدفًا مشروعًا[1].

رابعا: خطر تمدد داعش إلى ليبيا والميلشيات بشقيها الجهادي والإخواني

انتشار الجماعات الإرهابية والإجرامية والميليشيات المسلّحة المضطلعة في الأنشطة الاجرامية، لها دور كبير في تدهور الأمن القومي اللّيبي. كما أصبح خطر تمدد تنظيم داعش الإرهابي إلى ليبيا واقعا ملموسا وفق تأكيدات المبعوثين الأمميين إلى ليبيا، كما أنّ إعلان بعض الكتائب والتنظيمات الجهادية في بعض المدن الليبية ولاءها للدولة الإسلامية أكدت كلّ التخمينات

[1] كريم شعبان، ماذا يدور في ليبيا ؟.. الخريطة الكاملة للميليشيات" نشأتها وأماكن سيطرتها "وتأثيرها على دول الجوار، بوابة الفجر، نقلا عن: http://www.elfagr.org/1626443 تاريخ الدخول: 23/11/ 2021التوقيت: 50: 20 .

والتوقعات الممكنة، بخصوص تغلل داعش وبسط سيطرته على مؤسسات الدولة الليبية[2] ومن بين الميلشيات المتطرفة نورد:

أ- **كتيبة شهداء 17 فبراير**: وهي من أهمها وأخطرها ومعروفة بانتمائها لجماعة الإخوان المسلمين الليبية، وتعتبر أكبر وأقوى المليشيات المسلحة في شرق ليبيا، وتحصل الكتيبة على تمويلها من وزارة الدفاع الليبية سابقًا، وتمتلك مجموعة كبيرة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة علاوة على منشآت تدريبية في أهم المواقع داخل المدينة، ونفذت العديد من المهام الأمنية ومهام إرساء النظام شرقي ليبيا وفي الكفرة وفي الجنوب، وجل أعضائها من أبناء المدينة. [1]

ب- كتيبة الشهيد راف الله السحاتي :

سميت بذلك نسبة إلى شخص قتل أثناء قتاله قوات القذافي في19 مارس 2011 في بنغازي، وبدأت الجماعة ككتيبة ضمن لواء 17 فبراير قبل أن تتوسع وتصبح جماعة مستقلة بذاتها وتنتشر في شرق ليبيا وفي الكفرة، وشاركت في تأمين الانتخابات الوطنية وغيرها من عمليات وزارة الدفاع في شرق ليبيا في السابق.

ت- كتيبة شهداء أبو سليم :متواجدة في مدينة درنة الليبية، وهي جماعة جهادية سابقة من بين أوائل الجماعات التي ثارت ضد نظام القذافي في فبراير 2011 ، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى شهداء سجن أبو سليم، وهي تحت قيادة سالم دربي، الذي أعلن في الأيام الماضية تكوين الجيش الإسلامي وجيش تحكيم الدين، وهي مليشيات مرتبطة بتنظيم القاعدة، ومن أهم تفكيرها :أنها لن تخضع إلى سيطرة الدولة التي تصفها بالكافرة.

ث- جماعة أنصار الشريعة :نشأت أنصار الشريعة في بنغازي بهدف تحكيم الشريعة الإسلامية في الدولة الليبية، وهي جماعة ترفض الانتخابات ولا تعترف بالدولة، وتدعو إلى إقامة الخلافة، وترى أن كل من لا يحكم بالشريعة فهو كافر، وكان المسئول عنها في بنغازي محمد الزهاوي، وهو

---

[2] داعش يتمدد إلى ليبيا بسبب حالة الفوضى والانفلات الأمني، العرب، نقلا عن : http://www.alarab.co.uk/?id=35700 تاريخ التصفح: 24/11/2021 .التوقيت20: 17 : .

[1] المرجع نفسه .

من السجناء السابقين الذي قيل عنهم أنه قتل ودفن في مصراته، ومن الملاحظ أن الجماعة عادت إلى عدد من المدن والبلدات بعد انحصارها، وكانت مسئولة عن اغتيال الضباط والعسكريين ورجال القضاء والنشطاء السياسيين، ورجال القضاء والنيابة.

ج- درع ليبيا :والتي تعد من أكبر الجماعات المسلحة شرق ليبيا، وتحصل على التمويل من وزارة الدفاع سابقًا، وميلشيات الدروع التابعة لجماعة الإخوان، وهي من الأذرع الرئيسية لمدينة مصراته، وكانت تتمركز في شرق ووسط وغرب ليبيا.

ح-كتبييتي القعقاع والصواعق :وهما كتبتين مناهضتين لفجر ليبيا، وتابعتين لمقاتلين سابقين من بلدة الزنتان الغربية، التي انضمت إلى عمليات الكرامة من جهة، ومن جهة أخرى كتائب تميل إلى التكفيريين المتطرفين والكيانات السياسية الإسلامية الأخرى.

د- كتيبة الفاروق :أحد أبرز التشكيلات المنضوية تحت أنصار الشريعة، والتي تعد أحد أبرز الجماعات الداعمة لفجر ليبيا وهي المسؤولة عن قتل طبيب مصري، واختطاف 13 قبطيا مصريا، حيث فرضت أفكارها على الأسواق والمحال التجارية والطرق.

وكل هذه الجماعات تنضوي تحت مظلة واحدة وتم تسميتها بفجر ليبيا وهي المسؤولة عن النزاع في المنطقة الغربية، وسيطرت على مدينة طرابلس ومطاراتها وموانئها وكذلك حاولت السيطرة على الهلال النفطي.[1]

المطلب الثاني :البعد السياسي للنزاع الليبي

تشهد ليبيا منذ عشر سنوات مظاهر الصراع على السلطة بسبب ضعف البنى السياسية والاجتماعية نتيجة غياب الدولة والحياة المدنية في ليبيا لأكثر من أربعين عاما، مما أدى إلى الاصطدام بين سلطة الدولة بالمجتمع القبلي التقليدي وتحريك العصبيات القبلية، وهنا يمكن القول إن النزاع في ليبيا أنتج مشكلة بناء دولة بالأساس أكثر من مشكلة ديمقراطية[1]. فقد أفضت

[1] داعش يتمدد إلى ليبيا بسبب حالة الفوضى والانفلات الأمني، العرب، نقلا عن : http://www.alarab.co.uk/?id=35700 تاريخ التصفح: 25/11/2021 .التوقيت40: 15 : .

[1] عبد الإله بلقزيز، " مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي" ، مجلة المستقبل العربي، عدد 393 (2011) ص120 .

الأوضاع إلى وجود حكومتين وبرلمانين، حكومة في الشرق الليبي، وحكومة في الغرب الليبي، لكل منها تشكيلات مسلحة تابعة لها، ومعارضين في نطاق حكمها، بالإضافة إلى وجود تشكيلات مسلحة أخرى ونلخص أبرز ما طرا على الوضع السياسي الليبي منذ ثورة فبراير 2011 الى يومنا هذا 2021:

1) تشكل المجلس الانتقالي في اعقاب الثورة الليبية يوم 27 فبراير 2011 برئاسة القاضي مصطفى عبد الجليل، وتم الاعتراف به دولياً، ووضع المجلس خطة لإدارة المرحلة الانتقالية حتى صدور دستور جديد للبلاد، هدفت إلى إعادة الأمن والاستقرار لليبيا؛ حيث تم إصدار الإعلان الدستوري في شهر آب/ أغسطس ٢٠١١، وأهم بنوده إصدار قانون خاص لانتخاب مؤتمر وطني عام والذي أصدره المجلس في فبراير 2012.[2]

2) انتخاب المؤتمر الوطني العام في 7 يوليو 2012 وحل المجلس الانتقالي وتكوين حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان، التي تم سحب الثقة منها وفرار رئيسها الى خارج البلاد في مارس 2014.

3) تعيين عبد الله الثني خلفا لعلي زيدان بشكل مؤقت الى حين تكليف رئيس وزراء جديد من قبل المؤتمر الوطني الذي اقال الثني وعين احمد امعيتيق خلفا له، لكن بعد الطعن في قرار الإقالة تم الإبقاء على الثني في منصبه بعد قرار المحكمة العليا في يونيو 2014.

4) اعلان البرلمان تغيير مقره الى مدينة طبرق بدعوى إتمام إجراءات استلام و تسليم السلطة على خلفية قرار المحكمة العليا المذكور انفا (قرار يونيو 2014) و ظهور اللواء خليفة حفتر في المشهد الذي شكل الجيش الليبي الموالي لحكومة اصبح مقرها في طبرق شرق البلاد[1] ،و التي نالت اعترافا دوليا و إقليميا .الا ان المحكمة العليا أصدرت قرارا –بعد سجال كبير حول إجراءات النقل– في نوفمبر 2014 بعدم صحة إجراءات نقل السلطات الى حكومة طبرق بل و عدم

[2] فريق الازمات العربي، الازمة الليبية الى اين، مركز دراسات الشرق الأوسط(العدد الثالث عشر) ،الأردن، مارس 2017 ،ص 9 .

[1] فريق الازمات العربي، المرجع نفسه ،ص 10.

صحة كل له ما له علاقة بإجراءات لجنة فبراير، بما فيها انتخاب البرلمان و بذلك اصبح البرلمان بحكم المنعدم و بالتالي اجراء انتخابات جديدة .

5) صياغة اتفاق الصخيرات في المغرب يوم 17 ديسمبر 2015 وتم فيه التوافق على تشكيل ثلاث هيئات:

- المجلس الرئاسي.
- الحكومة.
- المجلس الأعلى للدولة.

فانبثق منه تشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج في طرابلس بوصفه رئيسا للحكومة و المجلس الرئاسي في الوقت نفسه لكن بقيت الحكومة الموازية المدعومة من حفتر و البرلمان معارضين له .

6) اعلان الأمم المتحدة في 13 نوفمبر 2020 الى وصول المندوبين الليبيين لاتفاق على اجراء انتخابات عامة في 24 ديسمبر 2021.[1]

7) انتخاب عبد الحميد محمد دبيبة رئيسا للحكومة للفترة الانتقالية في فبراير 2021 بعد حوار ليبي –ليبي في جنيف برعاية الأمم المتحدة التي أكد رئيس حكومة الوفاق فايز السراج والمشير خليفة حفتر تأييدهما للهيئة التنفيذية الجديدة.

ان تشكل الحكومة المؤقتة لليبيا في 10 مارس 2021 التي مقرها بنغازي انهت الازمة العميقة التي تجاوزت خمس سنوات فصراع حكومتين الأولى في الشرق الليبي (الحكومة المؤقتة) برئاسة عبد الله الثني والثانية في الغرب (حكومة الوفاق الوطني) بقيادة رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج خلقت واقعا صعبا لليبيين واطالت من نهاية النزاع الليبي.

[1] تعرف على ابرز المحطات التي مرت بها ليبيا منذ الإطاحة بالقذافي ، يورونيوز ، نقلا عن : http://www.arabic.euronews.com تاريخ التصفح: 20/11/2021 .التوقيت: 30: 12.

المطلب الثالث :البعد الاقتصادي والاجتماعي للنزاع الليبي

- **أولا: البعد الاقتصادي**

على الصعيد الاقتصادي فإن للأزمة الليبية تداعياتها الكبيرة والضخمة على الاقتصاد التي مست كافة جوانب الحياة في ليبيا فتحول الازمة إلى نزاع مسلح طويل الأمد صاحبه اقتصاديا ما نورده في النقاط الاتية:

- تردي الأوضاع الاقتصادية، حيث توقف النشاط الاقتصادي بما فيها صادرات النفط التي تشكل مصدر الدخل الرئيس في ليبيا[1] الذي تعتمد الدولة على ايراداته في تمويل الموازنة والانفاق.
- انتشار مظاهر الفقر والبطالة في ظل استمرار حالة الاستقرار .
- توقف النشاط الاقتصادي الليبي كلف البلاد ما يقدر بملايير الدولار من الناتج المحلي الإجمالي[2].
- انهيار دعائم البنية الاقتصادية، الانتاجية، التسويقية.
- انهيار قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، فقد تجاوز سبعة دنانير للدولار الواحد.[1]
- وجود أزمة سيولة نقدية خانقة وغلاء في أسعار السلع التموينية والأدوية والمستلزمات الحياتية الاخرى.
- إضرابات العمال بسبب الأجور وظروف العمل في حقول النفط، إضافة إلى إغلاق الميليشيات التي استعانت بها الحكومة لحماية المنشآت النفطية–محطات التصدير الرئيسية في شرق البلاد.[2]

---

[1] سليم بوسكين،" تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني الجزائري"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2014–2015، ص 167 .

[2] عبد الحق فكرون، " **موجة التحول الديمقراطي في بلدان العالم العربي : الخلفيات والأبعاد**" ، مجلة المفكر، عدد (9) ص 530.

[1] فريق الازمات العربي، المرجع نفسه ،ص11.

[2] ليبيا ..المليشيات المسلحة والإضرابات تعصف بمقدرات الدولة، نقلا عن:

http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=19948 تاريخ التصفح:23/11/2021 .التوقيت: 20: 16 .

- **ثانيا: البعد الاجتماعي**

ان بروز بوادر تصدع وتقسيم ليبيا إلى دويلات قبلية شرقا وغربا وجنوبا راجع بدون شك الى المجتمع الليبي حيث كان هذا اللاعب غائبًا تمامًا ومغيبًا قبل الثورة، لكن مع الثورة بدأ الحديث عن الأمازيغ والتبو والطوارق، بل إن الجهة أو الإقليم أصبحا جزءًا من الانتماء والهوية الليبية؛ التي هي جزء من طبيعة الخارطة الاجتماعية الليبية الجديدة .فالأمازيغ مكون موجود وهو في الجبل الغربي وفي غد أمس، وكذلك الطوارق لهم حضور سياسي قوي جنوبا، أما قبائل التبو فقد شاركوا في الثورة في الجنوب وأصبحوا جزءًا من المشهد السياسي والاجتماعي بل أصبحوا ينسقون بعض مواقفهم مع الأمازيغ، وقد طرح هذا المكون بشكل خاص قضية الفيدرالية، والملاحظ أنه داخل هذا المكون العام يوجد ليبراليون وأمازيغ وإسلاميون، ففي الجنوب النزاع القبلي طغى على الحراك الحزبي.[1]

أن التقاطع بالأساس بين مكونات ثلاثة:

- المكون الأول قبيلة أولاد سليمان الذين يبرزون بشكل قوي في المشهد السياسي في الجنوب.
- أما المكون الثاني فهم "التبو"، حيث كانت مشاركتهم قوية في الثورة ولديهم سلاح وقوة عددية إلا أنهم على غير وفاق مع قبائل أولاد سليمان ويطالب التبو بحقوق مدنية تتعلق بمنحهم الجنسية والرقم الوطني.
- أما المكون الثالث فهم القبائل التي أيدت النظام السابق وناصرته في مواجهة ثورة فبراير، والتي على نقيض من قبيلة أولاد سليمان وتبحث عن نفوذ سياسي وحضور عسكري.

وبالنسبة للمنطقة الوسطى والغربية، فإن مصراتة تتربع على عرش القوة والنفوذ من خلال امتلاكها ترسانة عسكرية كبيرة ومن خلال دورها في حماية الثورة، ويدل على ذلك حسمها للتمرد الذي قاده بعض المحسوبين على النظام السابق في مدينة سبها في جانفي2014 ، وكذلك موقفها من مزاعم

[1] سيدي أحمد ولد احمد سالم، تقرير حول ندوة :الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات..تحديات في طريق المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات ،نقلا عن http://studies.aljazeera.net/events/2014/02/2014220114816409847.htm تاريخ التصفح: 2021/11/24 التوقيت: 25: 18 .

بإمكان تدبير انقلاب عسكري أو استخدام بعض الكتائب القوة لإسقاط المؤتمر الوطني العام على أساس أنه مطلب شعبي، بالمقابل فإن مصراتة تحاط بما يشبه السوار من قبائل ومناطق تناصبها العداء أو ليست معها على وفاق.

ويظهر حراك المكون الأمازيغي في جبل نفوسة (جنوب غرب طرابلس)؛ حيث ينشط المجلس الأعلى للأمازيغ ومؤتمر الأمازيغية كأهم كتلتين في الدفاع عن المطالب الأمازيغية مع تفاوت ملحوظ بينهما في سقف المطالب؛ حيث يطالب الأول بترسيم اللغة الأمازيغية لتكون اللغة الرسمية الثانية، فيما يكتفي الثاني بمطلب الدسترة بما يجعل دعم اللغة في مناطق الأمازيغ حقًا منصوصًا عليه في الدستور تلتزم به الحكومة[1].

كل هذه البوادر الاجتماعية وليدة النزاع الليبي تهدد الوحدة السياسية والترابية لليبيا.

المبحث الثالث: المواقف حيال النزاع الليبي

المطلب الاول: المواقف الدولية من النزاع الليبي:

بالنسبة للدول داخل الإقليم، فان مواقفها مختلفة حسب طبيعة ومصالح كل دولة، فبالنسبة لتونس لا تؤثر بفعالية في مجريات الأحداث في ليبيا لانشغالها بالوضع الداخلي الذي تشهده البلاد من عدم الاستقرار رغم أن هناك العديد من الاغتيالات الأخيرة كانت بواسطة أسلحة مهربة من ليبيا.

أما الجزائر فكانت من البداية تدعم استقرار ليبيا وتهتم بالوضع الأمني والحدودي بسبب تسلل عناصر إرهابية عبر الحدود الجزائرية وترفض التدخل المصري الداعم للجنرال حفتر.

بالنسبة للمغرب احتضن اتفاق الصخيرات ولعب دورا مهما في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف وتمكن من إقناع فرنسا من المشاركة في الاتفاق.

[1] السنوسي بسيكري، ليبيا مسار انتقالي مضطرب سياسيا وأمنيا، تقارير، (قطر :مركز الجزيرة للدراسات)، 2014 ،ص4.

- **مصر:**

أكد المجلس العسكري على حياد موقفه وعدم التدخل في الشؤون الداخلية الليبية مع التركيز على سلامة الرعايا المصريين الموجودين في ليبيا، وامتنعت مصر في العمليات العسكرية ضد نظام القذافي وتأخر الاعتراف بالمجلس الانتقالي، لكن بعد تنحية الرئيس محمد مرسي عن الحكم وظهور حفتر في المشهد السياسي الليبي لعبت مصر دورا مؤثرا من خلال دعمها لحفتر وحكومة طبرق سياسيا وعسكريا ومع ذلك دعمت اتفاق الصخيرات ونادت بالحل السياسي للازمة واستقبلت في القاهرة في جانفي 2017 رئيس حكومة الوفاق الوطني والمجلس الرئاسي فايز السراج[1].

موقف السودان كان من البداية مع سقوط القذافي وكان البشير أول رئيس دولة يزور بنغازي بعد سقوطه.

وقد لعبت السودان دور الوساطة بين حكومة الوفاق الوطني وقوات حفتر وذلك بضغوط مصرية.

وتختلف المواقف الدولية من النزاع الليبي تختلف ففرنسا والإمارات العربية المتحدة تدعم قوات حفتر منذ البداية وانضمت لهذا الموقف في الآونة الأخيرة روسيا وأصبحت تعمل بالتنسيق مع كل من مصر والإمارات وتقدم الدعم العسكري لقوات حفتر.

بينما نجد قطر تدعم حكومة الوفاق الوطني والقوات المتواجدة في المنطقة الغربية ونجد تركيا أيضا تدعم هذا الموقف حيث أن هاته الأخيرة كانت في البداية ضد التدخل العسكري في ليبيا ولم تطلب من القذافي التنحي واعتبرت الأزمة الليبية مسالة داخلية، لكن بعد ذلك أصبحت تدعم المجلس الانتقالي وقام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة طرابلس في سبتمبر 2017.

[1] السيد محمود، إفريقيا والأطماع الغربية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة ،2009، ص 49

بعد ذلك أظهرت تركيا دعمها للقوات التي قادت فجر ليبيا في المنطقة الغربية وازداد تأييدها لحكومة الوفاق الوطني وصدرت تصريحات حول إعادة فتح السفارة في طرابلس وتشغيل الخطوط الجوية بين البلدين، والغاء التأشيرات وأصبح لتركيا نشاط كبير في ليبيا خاصة في قطاعات العقار والكهرياء.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فهي تدعم استقرار ليبيا حيث يظهر ذلك في خطاب مبعوث الولايات المتحدة جوناثان واينز في كلمة أمام الكونغرس بأن للولايات المتحدة الأمربكية في ليبيا ثلاثة أهداف وتتمثل في[1]:

الحفاظ على ليبيا موحدة ومستقرة، محاربة الإرهاب، محاربة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: مواقف الأطراف الإقليمية

- **دول المغرب العربي**

تشترك تونس مع ليبيا بشريط حدودي ويهمها الاستقرار في ليبيا من منطلقات أمنية أولاًكما أن الوضع الاقتصادي في ليبيا يؤثر في نظيره التونسي فليبيا تعتبر بوابة للبضائع التونسية التي تدخل بانسيابية إلى البلاد. ومع ذلك فإن تونس لا تؤثر بفاعلية في مجريات الأحداث في ليبيا لاعتبارات كثيرة. من بينها انشغالها بالوضع الداخلي الذي ما زال يشهد بعض مظاهر عدم الاستقرار واستهداف الجماعات الإرهابية لأمن البلاد. والوضع الاقتصادي الصعب.

أما الجزائر فتدعم استقرار ليبيا ويعنيها بشكل كبير الوضع الأمني والحدودي بسبب عمليات تسلل عناصر الجماعات الإرهابية عبر الحدود الجزائرية. ورغم تحفظات الجزائر على التدخل المصري في ليبيا ودعمها للجنرال حفتر، فإنها تبقى قوة غير فاعلة في ليبيا بسبب تركيزها على شؤونها الداخلية.

[1] أبو العينين محمود ، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الافريقية. د. ب. ن: مركز البحوث الافريقية، 2001.ص 36

وبخصوص المغرب الذي احتضن اتفاق الصخيرات. فقد لعب دوراً مؤثراً في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف وتمكن من إقناع الفرنسيين من المشاركة في الاتفاق. ويبقى المغرب قوة داعمة للاستقرار في ليبيا رغم تراجع دوره بعد اتفاق الصخيرات الأخير الذي لم يتم تطبيقه.

- **مصر والسودان**

مع اندلاع الثورة الليبية وازن ال مجلس العسكري الحاكم في مصر وقتها بين مصالحه مع نظام القذافي ودعم الثورة خاصة مع وجود آلاف العمال المصريين في ليبيا، ولذلك أكد ال مجلس العسكري على حياد الموقف المصري وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، وركّز على سلامة رعاياه في ليبيا. ومن هنا امتنعت مصر عن المشاركة في العمليات العسكرية ضد نظام القذافي.

وتأخر اعترافها بالمجلس الانتقالي على المستوى الرسمي أما على المستوى الشعبي فقد أيدت الميادين مطالب الشعب الليبي وثورته.

وفي أعقاب تنحية الرئيس محمد مرسي عن الحكم في صيف عام 2017 ظهور اللواء حفتر في المشهد السياسي الليبي باتت مصر تلعب دوراً مؤثراً في الأوضاع الداخلية الليبية من خلال دعمها لحفتر وحكومة طبرق سياسياً وعسكرياً.

غير أن مصر مع ذلك دعمت رسمياً اتفاق الصخيرات ونادت بالحل السياسي للأزمة في ليبيا واستقبلت القاهرة في كانون ثاني/ يناير 2017رئيس حكومة الوفاق الوطني والمجلس

الرئاسي فايز السراج، وهو ما يمكن أن يؤشر إلى بدايات تحول في الموقف المصري من الأزمة الليبية باتجاه إجراء تعديلات على اتفاق الصخيرات بما يضمن إشراك حفتر بشكل أو بآخر في السلطة وهو نفس الاتجاه الذي بدأ يظهر في ال مواقف الغربية من الأزمة كما سيتضح لاحقاً.

أما السودان الذي أبدى تأييده لسقوط نظام القذافي وكان الرئيس عمر البشير أول رئيس دولة يزور بنغازي بعد سقوطه. فإن موقفه من الأزمة يتراوح بين دعم حكومة الوفاق الوطني والقوات

المتواجدة في ال منطقة الغربية وبين التراجع خطوة إلى الوراء للعب دور الوساطة بين الطرفين المتخاصمين نتيجة الضغوط المصرية.

- **دول الخليج**

تعد الإمارات لاعباً رئيساً في ليبيا من خلال دعمها لقوات اللواء حفتر وحكومة طبرق سياساً وعسكرياً. وفي المقابل تدعم قطر حكومة الوفاق الوطني والقوات المتواجدة في المنطقة الغربية.

- **تركيا**

أبدت تركيا في البداية رفضها للتدخل العسكري الخارجي في ليبيا خلال أحداث الثورة الليبية، ورفضت إقامة مناطق لحظر الطيران. وأظهرت موقفاً متردداً ولم تطلب من القذافي التنحي إلا في وقت متأخر من أحداث الثورة، ليتحول الموقف التري بعد ذلك إلى دعم المجلس الانتقالي؛ حيث زار أردوغان طرابلس –حينما كان رئيساً للوزراء– في أيلول/سبتمبر 2011 ولاحقاً أبدت تركيا دعمها للقوات التي قادت عملية فجر ليبيا في المنطقة الغربية في مواجهة قوات القعقاع والصواعق والمدني، وازداد التأييد التري لحكومة الوفاق الوطني في أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي شهدتها تركيا في شهر تموز/ يوليو حيث أعلن الرئيس أوردغان أنه لن يسمح بعودة الأنظمة السابقة أو الانقلابات. وصدرت تصريحات عن مسؤولين أتراك حول إعادة فتح السفارة في طرابلس، وإعادة تشغيل الخطوط الجوية بين البلدين، وإلغاء التأشيرات. ويشار إلى أن لدى تركيا نشاطاً اقتصادياً كبيراً في ليبي وخاصةً في قطاعات العقار والكهرباء.

المطلب الثالث: المواقف الدولية

على المستوى الدولي تَعدَ إيطاليا بوابة الموقف الأمريكي وواجهته. وهي تعتبر ليبيا بحكم تاريخها الاستعماري والقرب الجغرافي والمصالح الاقتصادية. منطقة ذات أهمية خاصة في مجالها الحيوي ومن هنا فإن موقف إيطاليا داعم لاستقرار ليبيا وضد ما تمثله قوات حفتر من فوضى يمكن أن تنتهي إليها ليبيا وتتوافق مع الأجندة الأمريكية في هذا الخصوص.

وقد عبّر عن موقف الولايات المتحدة مبعوثها جوناثان واينر في كلمة له أمام الكونغرس، عندما قال إن هناك ثلاثة أهداف في ليبيا هي: الحفاظ على ليبيا موحدة ومستقرّة. ومحاربة الإرهاب. ومحاربة الهجرة غير الشرعية. وبخصوص ال موقف الأمريكي في عهد الرئيس دونالد ترامب فإنه ما زال غير واضح المعاط، ونبقى بانتظار ما يصدر عن الإدارة الأمريكية الجديدة من مواقف في الفترة المقبلة.

أما الموقف الفرنسي فهو موقف متناغم مع الموقف المصري والإماراتي منذ البداية.

وأصبحت روسيا مؤخراً تلعب دوراً قريباً من الدور الفرنسي وتنسق بشكل واضح مع كل من مصر والإمارات.

ومن الملاحظ على مجمل الموقف الغربي أنه يسعى إلى إيجاد مكان لحفتر في الوفاق السياسي. والذي مازال خارجه حتى اللحظة.

حظيت الأحداث التي شهدا ليبيا باهتمام واسع من قبل القوى الدولية فعلى الرغم من ان الولايات المتحدة الأمريكية قد اقتصر موقفها في بادئ الأمر على بعض التصريحات التي أدانت النظام الليبي، وذلك بسبب علاقتها المتوترة مع ذ لك النظام والتي حدثت على خلفية تسريبات (ويكليكس) التي أثارت غضب النظام اللبي بسبب وصفها للقذاقي وتحليل وضعه الصحي والنفسي".

ولعل مادفع الولايات المتحدة الى عدم اتخاذ موقف حاسم من النظام الليبي حشيتها على رعاياها الأمريكان الموجودين في ليبيا، فما ان غادر هؤلاء حتى اتخذت الولايات المتحدة موقفها من خلال دفع الأمم المتحدة الى إصدار قرارها المرقم في 7" شباط والذي يفرض عقوبات على نظام العقيد معمر القذافِي وعائلته ويتضمن بحميد الأرصدة المالية، وحظر بيع الأسلحة، ومنع السفر ،فضلا عن دعوة المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم وحملة القمع الدموية التي ارتكبتها الحكومة الليبية ضد أبناء الشعب الليبي" ، وفي هذا الصدد صرح الرئيس الأمريكي باراك اوباما قائلا: ان حكومة القذافي يجب ان تحاسب بسبب استمرار انتهاك حقوق الإنسان والمعاملة

الوحشية لشعبها والتهديدات المشينة...،وان تلك القرارات استهدفت القذافي مع حماية الممتلكات التي تنتمي الى الشعب الليبي.

كما فرض الاتحاد الأوربي حزمة عقوبات ضد الزعيم الليبي معمر القذافي وحكومته وقد شملت العقوبات حظرا على الأسلحة والسفر الى الدول الأعضاء بالاتحاد الاوربي، كما شمل الحظر الزعيم الليبي معمر القذافي وه؟ من عائلته والمقربين منه. وما ان تم صدور ذلك القرار حتى بدأت الدول الأوربية بتجميد أرصدة معمر القذافي وأفراد عائلته ومسؤولين في النظام الليبي، حيث عمل البنك المركزي النمساوي على تجميد أرصدة أشخاص معنيين بالعقوبات التي فرضها الاتحاد الأوربي، كما قامت وزارة الاقتصاد الألمانية بتجميد أموال احد ابناء الزعيم الليبي معمر القذافي فضلا عن قيام بريطانيا بحميد ارصدة العقيد القذائي وعائلته فيحسب التقديرات البريطانية ان العقيد القذافي يملك نحو 10 مليار جنيه إسترليني (27،مليار دولار) من السيولة ولاسيما كما دفع تصاعد الأحداث المجتمع الدولي الى التفكير في فرض منطقة حظر حوي فوق ليبيا ولعل ما دفعها الى التفكير في ذلك ان الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي يملكان قواعد عسكرية عدة في ايطاليا يمكن استخدامها لشن عمليات ضد ليبيا فضلا عن وجود مقر للأسطول السادس ف البحرية الأمريكية في مدينة نابول .

وفيما يتعلق بالموقف الفرنسي فقد ادانت فرنسا القمع المتصاعد للجيش الليبي ضد المتظاهرين وتصدرت فرنسا المواقف الدولية بالرغم من تحالفها السابق مع نظام العقيد القذافي والذي عقد الكثير من الصفقات العسكرية مع النظام الفرنسي إلا أن موقف فرنسا من إدانة القمع دفع بالعقيد القذافي للتحلي عن كثير من الصفقات التي تمت مسبقاً مع حكومة نيكولا ساركوزي وبالرغم من ذلك فقد صرح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في شباط بأن فرنسا تدين ، الاستخدام غير المقبول للقوة ضد المتظاهرين في ليبيا وطالب بالوقف الفوري لأعمال العنف، ودعا إلى حل سياسي يلبي توق الشعب الليبي إلى الديمقراطية والحرية'، كما دعت وزيرة الخارجية الفرنسية ميشال آليو ماري النظام الليبي إلى وقف العنف، ومن ثم توالت الردود الفرنسية فصرح ساركوزي في شباط قائلا،

السيد القذائي يجب أن يرحل وأضاف فيما يتعلق بتدخل عسكري ستنظر فرنسا في أي مبادرة من هذا النوع،" ما يؤكد النية المبيتة لدى فرنسا وحلفائها ف تشكيل جبهة عريضة من اجل التدخل العسكري فيما بعد وهو ما تم فعلاً.

ولعل الموقف الأوروبي المتضارب من الثورة الليبية وتطورات الوضع فيها يعد دليلاً قاطعاً على عدم تطوير إستراتيجية جماعية إزاء المنطقة العربية والوقوع في الأخطاء نفسها التي وقع بما الغرب مع سابق اتما من الثورة التونسية والمصرية، فبالرغم من التناغم الشديد بين السياسة الخارجية التي قادها نيكولا ساركوزي ونظام العقيد الليبي معمر القذافي والتي حرص فيها ساركوزي على تطوير علاقات وطيدة مع النظام الليبي وموقفه الفجائي الذي حبذ فيه التدخل المباشر في الشؤون الليبية يوضح التناقض الشديد في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل عام والسياسة الفرنسية بشكل خاص. فهذه اللهجة الشديدة إزاء العقيد معمر القذافي تتناقض تماما والمجرى المنطقي للأمور التي سارت فيما قبل مع نظرائه المصري والتونسي والتي دافع فيها ساركوزي عن الرئيسين زين العابدين بن علي وحسني مبارك، وهناك من فسر ذلك الموقف المتشدد بمثابة سياسة جديدة أراد من خلالها ساركوزي التعديل على موقفه السابق من نظام بن علي ومبارك إلا أن هناك اعتبارات سياسية واستراتيجية تفسر الموقف الفرنسي من ليبا القذافي،' ولعل البحث عن النجومية هي من دفعت بساركوزي بادئ الأمر إلى اتخاذ مواقف استباقية تتيح له البروز كقائد رائد على أساس أن فرنسا لما علاقات تاريخية تربطها ببلدان إفريقيا من الناحية التاريخية والاستعمارية.

كماان هناك أسباباً أخرى دفعت بفرنسا الى التحرك بالضد من القذافي وهي:

1–الأزمة المالية التي كانت تعاني منها فرنسا والتي أدت لتدهور شعبية ساركوزي فجاءت الأزمة الليبية لتكون مطية السياسة الخارجية الفرنسية لإنقاذ الداخل.

2–تواطؤ الموقف الفرنسي مع نظام بن علي ومبارك جعل فرنسا تنتقم من مواقفها السابقة بصب غضبها على نظام العقيد معمر القذافي.

3-جاءت الأزمة الليبية كفرصة كان يجب على فرنسا استغلالها من أجل تفعيل الدبلوماسية الفرنسية وإسماع العالم صوتما في إشارة لعودة فرنسا للعب دور فاعل في مسرح الأحداث الدولية.

4-. تصفية الحسابات التاريخية التي كانت تكنها فرنسا لنظام القذافي المتهم بدعم المتمردين التشاديين حول شريط أوزو ضد النظام التشادي حينذاك.

5-. عدم الالتزام بالعهود السابقة التي قطعها نظام القذافي والتهرب من تنفيذ بعض الصفقات التي عقدها مع فرنسا وهذا يفسر الطابع الشخصي ف القضية.

6-. تقويض السياسة الفرنسية في أفريقيا من خلال السياسة التي اتبعها نظام القذافي في معارضة مشاريع فرنسا ومن ضمنها مشروع الاتحاد من اجل المتوسط الذي أطلقته فرنسا بدعوى أنه مشروع يقوم على فصل عرب إفريقيا عن بقية القارة.

و ان الوقت الذي كان المجتمع الدولي يسعى لفرض منطقة حظر جوي طالبت الجامعة العربية في آذار مجلس الأمن الدولي بفرض حظر حوي على ليبيا ،وقد حظي هذا القرار بترحيب كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا حيث عبر عن ذلك الآن جوبيه وزير خارجية فرنسا قائلا:،ان فرنسا ترحب بدعوة الجامعة العربية مجلس الأمن الدولي الى فرض حظر جوي على الطائرات العسكرية الليبية وإنشاء منطقة آمنة في المناطق التي تتعرض للقصف وهدف التوصل الى قرار الحظر الجوي فقد عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي اجتماعا في المجر خلال المدة ، من أجل إقناع دول الاتحاد بقرار فرض الحظر، الا ان بعض دول الاتحاد أبدت تحفظاتها بشأن قرار فرض الحظر ومنهم المانيا حشية التورط في دوامة التدخل العسكري.

وبالرغم من التحفظات التي أثيرت من بعض الدول حول إصدار قرار فرض حظر جوي على ليبيا، تمكن مجلس الأمن الدولي من إصدار قراره والذي أيدته 10 دول وامتنعت خمس عن التصويت.

وما ان تم إصدار ذلك القرار حتى سارعت كل من بريطانيا وفرنسا ومصر الى اتخاذ خطواتهما لتنفيذ قرار الحظر اذ قامت مصر بوقف رحلات الطيران وغلق الممرات الجحوية التي كانت تعبر أحواء ليبيا وتحديد مسارات بديلة تبعد عن الأجواء الليبية.

وأعلنت الدنمارك وكندا مشاركتهما في فرض الحظر الجوي، كما أعلنت ايطاليا واسبانيا إنهما ستضعان قواعدهما العسكرية تحت تصرف جهود فرض الحظ.

وشرع حلف الناتو في تطبيق القرار الدولي حيث بدأت عمليات الناتو خفيفة ثم طور عملياته الى هجمات مكتثفة على القواعد الجوية والمنشآت الحيوية والقوات البرية للعقيد معمر القذافي أدى ذلك الى إضعاف قدرات تلك القوات، وإتاحة الفرصة لقوات الثوار للتقدم غربا والسيطرة على المدن ، وقد سمى حلف الناتو حملته على كتائب القذافي بإفجر اوديسا)،ومن ثم تم استبدالها الى(الحامي الموحد) وفي محاولة من الحكومة الليبية للخروج من تلك الازمة ،فقد اقترح سيف الإسلام نجل العقيد معمر القذافي إجراء انتخابات بإشراف دولي ،ولكن الادارة الامريكية برئاسة اوباما رفضت ذلك.

وما زاد الوضع سوءا بجاه العقيد معمر القذافي إصدار المحكمة الجنائية الدولية في مذكرة اعتقال بحقه وحق نجله سيف الإسلام ورئيس المخابرات الليبية عبد الله السنوسي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ما كان لذلك تأثيره في تصعيد الموقف تجاه العقيد معمر القذافي حيث أخذت قوات حلف الناتو تزيد من حملاتها الجوية تجاه قوات القذافي بالشكل الذي ساعد الثوار من فرض سيطرتا الكاملة على طرابلس تمكن الثوار وبمساعدة قوات حلف الناتو من إنماء حكم العقيد معمر القذافي وقتله اثناء أسره.

الفصل الثالث

تمهيد:

بعد أن أطاح انقلاب عسكري بالملك إدريس الأول في العام 1969، بدأت فترة من التغيير الاجتماعي الحاسم أحدثت تغيرا جذريا في جميع الأصعدة في الحياة الليبية وقد كان أبرز قادة الانقلاب معمر القذافي، حيث تمكن في نهاية المطاف تولي الحكم وتركيز السلطة كاملة بين يديه خلال ما عرف (بالثورة الثقافية الليبية)، ليستمر في السلطة حتى قيام الحركة الشعبية المناهضة للحكم والمطالبة بالتغيير.

لقد شهد الشمال الافريقي ثورات واحتجاجات شعبية في مطلع عام 2011، بدأت في تونس، ثم في مصر، وانتشرت في بعض الدول العربية، وقد انعكست تداعياتها على الكثير من الدول العربية التي اكتشفت شعوبها أن الثورة والاحتجاج على نظم الحكم القائمة يمثل طريقاً أكثر تأثيراً في سبيل الوصول إلى الحرية والديمقراطية والمساواة وحكم القانون، وهي احتجاجات تعبر عن إرادة الشعوب التي تم تجاهلها للعديد من السنوات.

تعرضت ليبيا كباقي الدول العربية، إلى ذلك التغيير الذي أحدث تحولاً كبيراً في تاريخها السياسي ففي السابع عشر من فيفري لعام 2011 انطلقت حركة التغيير في ليبيا معلنة خروجها على النظام الحاكم الذي كان من أكثر الأنظمة العسكرية احتكاراً للسلطة، ومن أكثرها ديكتاتوريا وتشدداً أمام أي فئة معارضة أو مخالفة للزعيم معمر القذافي، فقامت تلك الاحتجاجات مطالبة بإسقاطه وعلى ضوء تلك الاحتجاجات تدخل الجيش الليبي تدخلا قوياً ونشبت الحروب المناطقية بين المؤيدين لنظام القذافي والمعارضين له، كانت فترة صعبة على الدولة الليبية وشعبها لمده جاوزت الستة أشهر، حيث كان للطبيعة القبلية في ليبيا في بعض المدن دور مهم استند عليه القذافي في إطالة مرحلة الصراع ضد معارضيه الثوّار، إلى أن تدخل المجتمع الدولي وأطراف خارجية أدت إلى انهاء النظام الحاكم، والإعلان عن انهاء حكم القذافي، وأعلنت معه حقبة جديدة لوهلة ظن الليبيون والمجتمع الدولي أن الأزمة الليبية متجهة للانفراج والانحسار شيئا فشيئا إلا أن الواقع الذي نعيشه يؤكد أن إسقاط النظام الحاكم كان طليعة الأزمة لا نهايتها.

المبحث الأول: تصاعد النزاع الليبي وأثاره على الدول الجوار

أصبحت ليبيا اليوم منقسمة على ذاتها بشكل كبير، فقد تعاظمت الانقسامات بتعاظم حجم التحالفات الداخلية، وحجم الأطماع والتدخلات الخارجية، وهذا جعل من المستحيل وضع تصور للمعالم السياسية والازمة الاقتصادية لنظام الحكم في الدولة الليبية، تعاظمت الأزمة الليبية خلال السنوات الماضية ليمتد أثرها إلى جوانب الحياة في ليبيا كافة. فالجانب الأمني يعتبر هو الأشد خطورة، فانتشار التشكيلات المسلحة غير معروفة التبعية وتحت مسميات عديدة، وتجميد جهاز الشرطة، وغياب الجيش، جعل الوضع الأمني مترديا وخطيرا[1].

إن تفاقم الأزمة الليبية وتردي الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية لم يقف تأثيره عند الحدود الليبية فقط بل امتد ليصل إلى دول الجوار وعلى الأخص (الجزائر ومصر) وذلك لانشغالهما في علاج أوضاعهم واصلاحها بعد الثورات، مما جعل مستوى التحصينات لديهم من تداعيات الأزمة الليبية يتفاقم، فالعلاقة بين ليبيا وهاتين الدولتين علاقة تاريخية عميقة، سياسياً واقتصاديا وأمنيا واجتماعيا ومن الطبيعي أن يكون للأزمة الليبية تداعيات كبيرة عليهما.

إن دول الجوار الإقليمية والتي لها مصالح ذات حجم جوهري في ليبيا. كمصر والجزائر وغيرها، لا يتم تحقيق مصالحها الإستراتيجية إذا لم يتحقق الاستقرار الليبي، ومع استمرار الأزمة الليبية وعدم اتفاق الأطراف المتنازعة على جعل المصلحة الليبية هي الهدف الأول ومع تتابع المبادرات التي تبوء بالفشل، أصبح الملف الليبي في وضع مبهم وغير واضح الملامح.

[1] حبشي أم هاني ، حنافي فايزة ، تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة معدلة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص : تحليل السياسة الخارجية،جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2016 -2017 ، ص 31.

المطلب الأول: أسباب امتداد النزاع الليبي

إن الثورة الليبية التي حدثت في منتصف فيفري 2011، هي إحدى الثورات التي شهدتها فترة الربيع العربي، حيث أن هذه الثورة تأثرت إلى حدٍ كبير بالثورات العربية المجاورة التي سبقتها في كل من مصر وتونس وتشابهت معهما في الأسباب وفي العديد من العوامل المحركة التي كان أساس معظمها منطلقا من معاناة شعوب هذه الدول، وكان سببها الأكبر والأشد سوءا فساد أنظمتها السياسية الحاكمة وتماديها في سطوة الطغيان.

رغم التشابه الكبير في الأسباب والمسببات بين الثورات الثلاث؛ إلا أن الثورة الليبية جاءت على شكل مختلف في العديد من الجوانب، وهذا ما يبدو جليا من خلال طبيعة البيئة التي تصاعدت فيها الثورة الليبية، حيث اتسمت الثورة الليبية بالتناقض الواضح بين حجم ما تملكه الدولة من موارد نفطية هائلة وواقع الحياة السيئة للغالبية العظمى من المواطنين الذي لا يقل اختلافا عما هو في الدول الفقيرة تماما.[1]

وكان من أبرز ما تميزت به الثورة الليبية عن سبقها من الثورات هو أيضا سرعة التحول من المسار السلمي إلى المسار المسلح.

اولا: ظل حكم معمر القذافي وبعده

إن من أهم أسباب قيام ونشوب الثورات في المقام الأول هو عدم المساواة وعدم الرضى عن الوضع القائم بشكل عام، فأن انفجار الثورة ليس إلا نتيجة حتمية لهذه الأسباب وما يترتب عليها

لقد أثبتت الثورات المتنامية في الوطن العربي بأن من أهم أسبابها هو الظلم الواقع على الشعوب وعقود القهر والسخط المتتالية والتمادي في الظلم الاجتماعي وتزايد الفقر

[1] معتصم عبد الرحيم ، الانتفاضات الشعبية والحكم العسكري في الشرق الاوسط والدول العربية، مصر والسودان، اليمن، ليبيا، رسالة ماجيستر، جامعة الاسوان للعلوم والتكلونوجيا، 2014، ص 174

واستثمار طبقة محددة بخيرات البلاد،[1] ناهيك عن نظام الحكم العبودي الذي يفرض الخوف الدائم على شعبه وهيمنة الاستبداد المتعمد على الأجهزة الأمنية، والفشل في قيام دولة وطنية مرتكزة على المواطنة حيث أكدت طبيعة الثورات التي حدثت في الوطن العربي أنها كانت قائمة على ما عرف (بمثلث الاستبداد)؛ الاستبداد الاقتصادي الاستبداد السياسي والاستبداد الاجتماعي [2]

كان معمر القذافي هو قائد الثورة الليبية ضد الملك إدريس السنوسي حيث كان القذافي زعيم حركة الضباط الأحرار الوحدويين التي كان هدفها تحرير ليبيا فيما عرف بثورة الفاتح، هذه الثورة نجحت في الإطاحة بحكم السنوسي في شهر سبتمبر، بعد أعوام من حكم القذافي، والتي كان الليبيين يحلمون ببلد غني تحكمه العدالة والمساواة والديمقراطية ويسوده التآخي، باءت أحلامهم بخيبة أمل أكبر بعد تردي الأوضاع كافة وكان لا مفر للشعب الليبي من إن يترجم هذه الخيبة والإحباط إلى ثورة جديدة.

قبيل الثورة الليبية اندلعت سلسة احتجاجات بدأت في 15 كانون الثاني 2011، حيث بدأت المظاهرات في درنة وبنغازي وبني وليد وعدة مدن ليبية أخرى احتجاجا على الفساد العام والمتفاقم والاستيلاء على المساكن التي بنتها الحكومة.

ثانيا: مرحلة انتهاكات حكم القذافي وتفاقم الأزمة الليبية

كانت فترة حكم القذافي مرحلة حافلة في مجال خرق حقوق الإنسان وتجاوزات صارخة لحقوق الإنسان الليبي، واستشرى في كبت الحريات وتقنين الصحافة وفرض الرقابة الصارمة على المطبوعات وزاد عدد سجناء الرأي العام وأيضا السجناء السياسيين واختفاء وقتل المئات منهم، ومن ثم التنكيل والتهجير الإجباري، وأصبحت أجهزة الأمن والبوليس السياسي مصدر خوف ورعب لليبيين. وبرزت في تلك المرحلة عمليات الإعدامات الجماعية التي

[1] معتصم عبد الرحيم ، مرجع نفسه ، ص14 .

[2] أبو الخندر ، عوامل واسباب الثورة الليبية 2011 ، تحليل سوسيولوجي ، المجلة العربية الاولى ، 2015 ،ص 13

استمرت من نهاية السبعينات إلى منتصف الثمانينات وذهب ضحيتها أعداد هائلة من طلبة الجامعات والمثقفين وذوي الفكر السياسي المعادي لسياسة القذافي القمعية وأعدموا علنا في الساحات والميادين والجامعات، حيث كان لهذه المرحلة أثر لم يتجاوزه الليبيين أطلاقا رغم القمع المستمر.

كانت العلاقات متوترة بين القذافي والغرب طوال فترة حكمه؛ مما أدى إلى فرض عقوبات صارمة وقاسية ضد ليبيا في مجلس الأمن الدولي عام 1989.

كانت أفعال القذافي وتوجهاته الاستبدادية واللامنطقية تجاه شعبه مع تزايد الكبت المحتقن لديهم بمثابة إنذارا بقرب انفجار ثورة لم تتوقف، فتتالت عقبها الأحداث التي جاءت مسارعة بشكل يؤزم وجهة الصراع.

ثالثا: مرحلة انتفاضة الشعب الليبي

قبيل انفجار الانتفاضة بأيام قليلة، قامت جهات وتنظيمات وقوى مُختلفة من المعارضة الليبية بالاجتماع في الخارج بمبادرة وترتيب من القوى المعارضة لبحث أمر الوضع السياسي في ليبيا في يوم 14 شباط 2011، وقد صنفت نفسها تحت مسمى، تنظيمات وفصائل وقوى سياسية مستقلة وشخصيات وطنية ليبية ومنظمات وهيئات حقوقية مهتمة بالشأن الليبي العام، قررت هذه الجهات والتنظيمات بالإجماع إصدار بياناً موحداً كان هدفه الرئيسي تنحي الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي عن الرئاسة ومن ثم نقل السلطة بشكل سلمي ليُصبحَ قائما ومستندا على أسس الديمقراطية ، [1]وبدون سابق إنذار انطلقت الاحتجاجات فجأة في جميع إنحاء ليبيا يوم 17 شباط 2011 تحت ما سمي 'يوم الغضب الليبي'، ووصلت الاحتجاجات إلى سبع مدن بنغازي والبيضاء وطبرق ودرنة وأجدابيا ونالوت والزاوية والزنتان ويفرن، ومناطق أخرى مجاورة كيفرن وبعد فترة قصيرة وصل الأمن لفض المُظاهرات؛ لكن المظاهرات تطوّرت بسرعة كبيرة إلى صدامات مسلحة بين الطرفين، لقد ازدادت الاشتباكات

[1] نوفل ، احمد السعيد ، الازمة الليبية الى اين ؟ مركز الدراسات الشرق الاوسط ، عمان ، 2017 ص 32

وتزايدت حدتها مع ازدياد يومي في إعداد القتلى ،كانت نتيجة هذه الاشتباكات إعلان قرّات من الأمن والجيش انضمامها إلى المحتجين، وقامت بتسليمهم مبنى مديرية الأمن بالمدينة فنهبوه وأحرقوه وقد أدى تصرف قوات الأمن هذا إلى دفع أنصار القذافي والمواليين له إلى الانسحاب من المدينة

رابعا: مرحلة مقتل القذافي وانعكاسه على المرحلة الانتقالية

انتهى نظام القذافي في العشرين من شهر تشرين الاول عام 2011، بعد مقتله على أيدي مجموعات من الثوار، أثناء محاولته الفرار في مدينة سرت، ليتم بعد مقتله دخول ليبيا في عهد جديد من التناقضات والانقسامات والاقتتال بعيدا عن ما كان يطمح إليه الشعب الليبي.

وتم إعلان ذلك من قبل السلطة الانتقالية في الثالث والعشرين من شهر تشرين الاول عام 2011 كانت مرحلة ما بعد القذافي مرحلة مناقضة تماما لما تمناه وسعى اليه الشعب الليبي، واجه الليبيون واقع غير متوقع، حيث كانت الأحلام في مخيلة الليبيين الذين كانوا يطمحون ببلد غني تنتشر فيه العدالة والمساواة والديمقراطية والتاريخي بعيدة تماما عن واقع ليبيا فيما بعد الثورة.

تحولت ليبيا فيما بعد القذافي إلى غابة حقيقية مليئة بالسلاح تعمها الفوضى بين الثوار، الذين تتملكهم رغبة حقيقية في تغيير البلاد بشكل حقيقي وفعلي للأفضل، وبين اللصوص والمتطرفين والمجرمين والمرتزقة، الذين يعملون لحساب أسيادهم الذين يدفعون لهم. بات من الصعوبة بمكان إن تتحول ليبيا إلى دولة ديمقراطية في ظل هذه الفوضى العارمة وهذا الحال الذي وصلت إليه ليبيا يجعل من تحولها للديمقراطية وانجاح عملية بناء مؤسسات الدولة مطلبا غاية في الصعوبة، [1]لذلك أصبحت الأزمة الدستورية في ليبيا قائمة على أبعاد الصراع بين المكونات السياسية، حيث شهد الإعلان الدستوري المؤقت لثورة 17

[1] نوفل ، احمد السعيد ، الازمة الليبية الى اين ؟ مركز الدراسات الشرق الاوسطا ، مرجع سايق ذكر ص 35

شباط الليبية سبعة تعديلات دستورية مما أدَى إلى حدوث تغييرات كبيرة في المراكز القانونية للمؤسسات السياسية، كما نتج عنه اهتزاز في الإطار الدستوري للدولة.

لقد تسببت التعديلات الدستورية الى إرباك المسار الانتقالي ويعود ذلك إلى أكثر من عامل يتمثل في تشتّت نتائج الانتخابات التشريعية للمؤتمر الوطني، حيث لم يتمكن أي تيار سياسي او حزب من الحصول على أغلبية مطلقة. مما نتج عنه ازدياد الخلافات أبان إقرار قانون العزل السياسي والإداري، والذي كان السبب في حدوث تحوّل في مواقف العديد من الكيانات السياسية والجهوية؛ وأدى أيضا إلى ظهور العديد من المبادرات والمقترحات التي أرادت الدخول في فترة انتقالية ثالثة.

أنَ الصراع حول الإطار الدستوري كان السبب الذي أدى إلى اندلاع صراعات مسلّحه بين الأطراف التي قادت وساهمت في قيام الثورة الليبية؛ حيث ظهرت عملية 'فجر ليبيا، (عنوان عملية عسكرية شنتها كتائب الثوار والدروع والإسلاميين لدحر ما تسميه تمردا على الشرعية، كان يقودها اللواء المتقاعد خليفة حفتر تحت مسمى عملية الكرامة، أعلن عن عملية 'فجر ليبيا، يوم 13 تموز وذلك بعد شهرين من بدء عمليات حفتر ضد الثوار في بنغازي وطرابلس.) كردة فعل على ما سمي بعملية الكرامة، (لعملية عسكرية يقودها اللواء المنشق والمتقاعد خليفة حفتر ضد كتائب الثوار والإسلاميين في ليبيا انطلقت العملية في 16 أيار 2014 بمدينة بنغازي شرق ليبيا حيث هاجمت قوات الجنرال خليفة حفتر مقار للثوار والكتائب الإسلامية، وبعد ذلك انتقلت العملية إلى العاصمة طرابلس، ومن ثم توسع الصراع ليشمل العديد من مناطق البلاد)، مما أدى إلى ازدياد عمق الصراع حول السلطة التشريعية، والى ضبابية مسار مشروع الدستور.[1]

[1] خيري عمر ، الازمة الدستورية في ليبيا ، ابعاد الصراع بين المكونات السياسية ، 1873 ،ص 36

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية للنزاع الليبي على الأمن القومي الجزائري

تشهد ليبيا في الآونة الأخيرة تحركات حثيثة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية؛ للبحث عن صيغة للتوافق الوطني، وعن رؤية مستقبلية تجمع عليها الأطراف المتصارعة لتضع البلاد على أرضية سياسية صلبة، وتّمكّنها من بناء مؤسسات مستقرة لدولة حديثة بعد عقود من الاستبداد وتبديد الثروة في بلدٍ غني بموارد ومميز بموقعه الاستراتيجي على المستوى الإقليمي وعلى الرغم من أن الثورة التي اندلعت في شهر فبراير 2011 كانت تهدف إلى وضع حدٌّ لتلك السلطوية المطلقة التي تمثلت في النظام السابق إلا أنها عجزت حتى الآن عن وضع خريطة طريق يمكن ان تحقق التوازن المنشود بين طموحات وتطلعات الشعب الليبي بكل مكوناته الاجتماعية والاثنية والمناطقية والسياسية.

انفجار النزاع الليبية لم يكن فقط نتيجة للاختلالات المجتمعية. والاقتصادية بل شكل العامل الأمني الذي ارتبط بشكل وثيق بهشاشة الجيش الليبي، واعتماد النظام السابق على الكتائب والميليشيات[1] القبلية.' وفي هذا السياق أشارت الخبيرة العسكرية في كلية حلف الشمال الأطلسي للدفاع" :فلورونس غاوب". أن "القذافي" لم بهتم على الإطلاق ببناء جيش قوي لأنه كان سيشكل تهديدا له.

لذلك أسس نظاما هدف إلى إبقاء حجم الجيش صغيرا وركز اهتمامه على بناء وحدات قتالية خاصة بقيادة اولاده والمولين له". بالإضافة إلى المرتزقة الأفارقة وهنا يتضح أن الجيش الليبي غير منظم مما أدى الى انحلاله وتفكيكه وهوما كرس العنف في البلاد لعدم وجود سلطة ضبط تمتص وتوجه فبعد انهيار النظام السابق. تشهد الساحة الليبية تجاذبات خطيرة بسبب غياب سلطة إكراه مادي تضبط العنف داخل المجتمع. وهو ما كرس لمظاهر أمنية جديدة عمقت حالة الأمن وصبغ النزاع بطابع أمني معقد بعد تحول الحراك إلى نزاع

[1] يوسف الصواني. التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات الى مقاربة جديدة للأمن. ليبيا: مركز الدراسات الوحدة العربية ،2013 ص 51-50.

مسلح وصل فيه عدد الضحايا الى حوالي 30.000 قتيل حظر جوي لحماية المدنيين الذي زاد من درجة التعقيد والتشابك

أن تدخل الناتو كان خطأ استراتيجي للولايات المتحدة الامريكية و حلفاءها رغم تحذيرات الجزائر و أكد أن مخلفات تدخل الناتو امتدت إلى الدول المجاورة كتونس الجزائر بل حتى مالي كما خلص السيد "غارتنشتيان روس" إلى أن تدخل الناتو في ليبيا عزز تواجد الجماعات الجهادية و وضع الولايات المتحدة في موقف استراتيجي صعب لقد كان لدول الجوار الليبي نصيبا من تداعياتها، فقد افرزت هذه النزاع جملة من التهديدات على الجزائري يتعدى مجال أمن الدولة فحسب، فالأمن الوطني وعلى الرغم من احتفاظه بالإقليم الوطني كمجال له_الإقليم السيادي للدولة_ بل اصبح يتحدد بمحددات أخرى غير طبيعية," و في هذا السياق أشار "والتر ليبمان" بقوله: «الأمن الوطني هو قدرة الدولة على متابعة سير مصالحها بنجاح. وفق لما تراه موافقا لمصلحتها في أي مكان في العالم.[1]

وعليه سندرج أهم التهديدات العسكرية للأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري:

1-تأثير النزاع الليبية على أمن الحدود الجزائرية:

نلاحظ شساعة حدود الجزائر حيث تتقاسم ليبيا الجزائر 982 كلم من الحدود المكشوفة وبفعل الانفلات الأمني فري مرشحة للتهديد مع ارتفاع الانفاق العسكري حيث تم رفع ميزانية وزارة الدفاع واجهزة الأمن الى 15 مليار دولار في قانون المالية التكميلي. اي بزيادة 6 مليار دولار، لترتفع في سنة 2015 بما يعادل 11.6 وهذا يفسر ان استمرار تصاعد النزاع الليبية وعدم احتوائها سيبقى يستنزف أكثر الميزانية المخصصة للدفاع مما يؤثر على القطاعات الاخرى خاصة امام تراجع اسعار النفط، تعتبر مسالة تامين الحدود الجزائرية معضلة امنية. فرضتا الاضطرابات المتنامية في الجوار الجغرافي المغاربي الساحلي وهي متعددة وذات مسارات غامضة ويسبب غياب الطرف الاخر في المعادلة الامنية الجزائرية_

[1] عمر فرحاتي. و يسرى اوشريف. تداعيات الازمة الليبية على الأمن القومي في الجزائر. الجزائر: الدار الجزائرية للنشر و التوزيع.،2016، ص8

الليبية ولتوسع الرقعة على سبيل تبيان حجم التحديات الامنية التي تواجه الجزائر في ظل استمرار تصاعد النزاع الليبية وعليه فالسياسة الجزائرية تعتبر معالجة الاختلالات الوظيفية الامنية في الدول المجاورة اولوية قصوى هذا ما يبرر الانتشار الواسع لعناصر الجيش الجزائري على طول الحدود. المتاخمة لليبيا حيث نشر الجيش حوالي 20 ألف جندي على طول الحدود الشرقية مع ليبيا.

2-تنامي التهديد الارهابي:

أفرزت النزاع الليبية ضعفا للدولة وهشاشة أمنية لغياب المؤسسات الأمنية وتوافرا للسلاح وتدخلا دوليا مما يشكل مفردات خصبة لتنامي قوة التنظيمات الارهابية الذي تتواجد حينما تصبح الدولة فاشلة. كما حدث في العراق واليمن. كما أنه حاليا تسعى هذه التنظيمات الارهابية لإيجاد بيئة تكفل له "هدف البقاء" ولعل الخارطة التالية توضح الانتشار الفعلي لتنظيم الدولة الذي سيطر على جل سواحل ليبيا المطلة على الأبيض المتوسط مما يجعله لا هدد دول الجوار فقط بل حتى الدول المجاورة للمتوسط ونقصد بذلك الدول الأوروبية التي تعرضت للعديد من التفجيرات والتهديدات نذكر من بينها أزمة باريس، تفجيرات بروكسل.[1] حادثة نيس وكلها تبناها تنظيم داعش وقد توفرت عدة مؤشرات أن الجزائر مستهدفة من طرف تنظيم الدولة الاسلامية لآن الجزائر تعتبر أول ساحة تفتحها الجماعات السلفية العائدة من أفغانستان في التسعينيات مع وجود روابط بين تنظيم الدولة الاسلامية وبعض الحركات الارهابية في الجزائر التي بايعت التنظيم مثل كتيبة اللثمين.

3-خطر توريط الجزائر بتدخل عسكري في ليبيا:

أمام التطورات غير المسبوقة التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية يجد كل من الجيش الوطني الشعبي والقيادة السياسية للجزائر نفسيهما أمام تحديات كبيرة. مع تزايد نفوذ الجماعات الارهابية وتحالفها مع الجريمة المنظمة وتمسك الجيش الوطني الشعبي بعقيدته

[1] توفيق الهامل، الجزائر و تعقيدات تجديد بنية السلطة و تحديات البيئة الامنية. مركز الجزيرة للدراسات (، 2016 ، ص 2، الموقع https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/201553110544958793 9.html

التي تصر على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بالرغم من إصرار بعض الاطراف الدولية على توريط الجزائر إلا أن وزير الخارجية "رمضان لعمامرة" في تصريح له عقب انتهاء الدورة السادسة من أعمال "اللجنة الاستراتيجية ' الجزائرية_ المالية" نفى أن يكون للجزائر نية في التدخل، وأعلن أن الجزائر تدعم حوارا وطنيا شاملا في ليبيا وليس حلا عسكريا.

4-تهريب الأسلحة والتجارة بها

في ظل تفجر الحرب الأهلية في ليبيا والتي ستكون لها تداعيات خطيرة على الأمن القومي الجزائري[1].

وتصبح الحدود أرضية خصبة لتنقل السلاح وتصدير العنف والدمار لم تتمكن ليبيا من التوصل الى اجماع سياسي حول حكومة جديدة وايجاد تسوية حول نزع سلاح ما يقرب من 1700 مجموعة مسلحة ويقيت التعقيدات الامنية التي فرضها السلاح الخارج من مستودعات النظام الليبي السابق مستمرة وهنا افادت لجنة من الخبراء شكلها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأن قدرة ليبيا الفعلية على منع عمليات النقل الغير مشروعة تكاد تكون معدومة.

2-التهديدات السياسية للأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري:

سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على الانعكاسات السياسية للأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري بمعنى الربط بين التهديدات المصدرة من ليبيا وما يقابلها من انعكاسات على الواقع السياسي الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر[2].

حسب أغلب الملاحظين للواقع الجزائري، واجه النظام السيامي الجزائري موجات الحراك العربي المتصاعد منذ 2011 بإجراءات إصلاحية مست قطاعات مختلفة تداركا لحدوث انفجار فجاني كما هو الحال في الجارتين تونس و ليبيا التي تعيشان حالة الفوضى

[1] لونيسي علي. اليات مكافحة الارهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية. رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون(جامعة مولود معمري. كلية الحقوق و العلوم السياسية : قسم الحقوق). 2012. ص16.

[2] عبيد امجين. انتشار السلاح الليبي و التعقيدات الامنية في افريقيا.قطر: مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية. اكتوبر 2014. ص 76

و الأمن دون إغفال الضغط المتزايد لأزمة مالي جنوبيا و بالرغم من ذلك استطاعت الجزائر تجاوز سيناريو الحراك بسبب ارتفاع اسعار النفط و انتعاش الخزينة العمومية دون أن ننمى الدور المحوري و المركزي للمؤسسة العسكرية ففي صمام الأمان في الجزائر و لا ننسى أن الجزائر عاشت عشرية سوداء .

وعليه فهاك العديد من التهديدات السياسية أفرزتها النزاع الليبية على الأمن القومي الجزائري وهي عبارة عن اضطرابات تهدد كيان الدولة والمجتمع:

– مخاطر الهجرة غير الشرعية ومشكل اللاجئون والنازحون من ليبيا

منذ بدأت النزاع الليبية واللاجئون يتوافدون من ليبيا الى دول الجوار هربا من تدهور الأوضاع الامنية وهنا تأتي قضية اللاجئين الليبيين في الجزائر الذين يتزايد عددهم بالرغم من غلق الحدود البرية فقد أحصى البلال الاحمر الجزائري وجود أكثر من 50 ألف لاجئ وذكر مصدر اخر من وزارة الداخلية أن عددهم بالضبط 29030 لاجئ.

خاصة وان الجزائر لا تستقبل فقط لاجئين من ليبيا فحسب بل كل الفارين من النزاعات في الساحل فلا شك ستتأثر الجزائر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

–أزمة العلاقات البينية بين الجزائر وليبيا:

تشهد العلاقات البينية بين ليبيا ودول الجوار توترات متتالية نتيجة للتداعيات الامنية التي ألقت بثقلها على معظم دول الجوار الليبي لذا كان الموقف الجزائري واضحا منذ البداية برفضها تدخل الناتو وتوجسها من المجلس الانتقالي الذي يضم اسلاميين ليبيين قاتلوا مع الجماعات المسلحة في الجزائر مع تخوف الجزائر من انتقال السلاح الليبي وعودة الارهاب الى أراضها.

–زعزعة الاستقرار في شمال مالي:

في ظل تأثير النزاع الليبية ازدادت مخاوف الجزائر من تحريك ملف الطوارق لاستغلال الوضع وخلق جماعات مسلحة ومعارضة من طوارق الجزائر مع ما يحمله من تآثير سلبي أمنيا وسياسيا وهو ما تداركته الحكومة الجزائرية وذلك برعايتها لملف المصالحة

المالية والعمل على إبقاء حركة الازواد المالية بعيدة عن تأثير الجماعات المتطرفة في شمال مالي وغرب افريقيا التابعة للقاعدة.

المطلب الثالث: تداعيات وانعكاسات التهديدات السياسية والعسكرية لنزاع الليبي على الأمن القومي الجزائري

-**على المستوى السياسي:** تهديد استقرار الجزائر هذا ما يعكس اضفاء الطابع الامني بعد الاستدلال بوجود تهديدات ويتم اللجوء الى شرعنة اللجوء لترتيبات استثنائية في حالة تواصلت التهديدات الامنية الصادرة للجزائر عبر الحدود الليبية. التي غذت بؤر التهريب بالسلاح و هو ما يفسر الاحصائيات الواردة عن مفرزات الجيش الوطني الشعبي في مناطق معينة من البلاد فقد اكتشفت في منطقة "كوينين" في الوادي (06) منظومات صواريخ "ستينغر" مضادة للطيران و قاذفات صواريخ، رشاشات....الخ فقد تم جلب هذه الاسلحة من ليبيا ومالي[1]

-**على المستوى الاقتصادي:** تعرف منطقة الساحل الافريقي مظاهر "الفوضى الناشئة" نتيجة لعجز السلطة المركزية عن تحقيق الامن وزيادة الانكشاف عبر الحدود مما يؤدي الى عدم التوازن في التنمية وتعطيل عجلة النمو وارتفاع نسبة التضخم والركود مع ندرة المواد الاساسية وتراجع الاستثمارات الاجنبية و مصادر النفط اصبحت الان تحت سيطرة الجماعات الارهابية في ليبيا التي تتاجر بها بطريقة غير شرعية وهو ما يعمق النزاع النفطية و يؤدي الى ضرورة تحديد اللاعبين في اسواق النفط والتي تستخدم النفط كورقة ضاغطة للمساومة بدخولهم كمنتجين غير شرعيين .

-**على المستوى الثقافي:** تنامي الشعور بعدم الامان والذي بدوره يؤدي الى تزايد الطلب على السلاح وانتشار ثقافة العنف وعدم التسامح ورفض الاخر، والاستهتار بالذات

[1] عمر عبد اللّه كامل. الامن العربي : في ندوة الامن العربي : التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية. (مركز الدراسات العربي. الاورى).ط1996_01_11-1:9. ص68.

البشرية حيث شهدت المنطقة مؤخرا احداث مأساوية جسدها الفكر الميليشي من تمثيل بالموتى والتجنيد القسري للمهاجرين الأفارقة واستغلالهم في السخرة والبغاء القسري وفظائع ذات طابع شيطاني.

-**على المستوى البيئي:** فتراكم الاسلحة ومخلفات القنابل والالغام والعبوات الناسفة. يسبب التلوث الحربي الذي يستهدف البيئة الطبيعية كما يسبب مشاكل صحية واعراض السمية بالمعادن الثقيلة كالرصاص ف الاتربة الذي تحمله المنتجات الزراعية وتمتصه امعاء الانسان وينتج عنه عدم القدرة على التركيز والتشوش كما سيؤدي مستقبلا الى مواليد تعاني التخلف العقلي وتشوهات.

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية للتعامل مع النزاع الليبي

المطلب الاول: محددات الموقف الجزائري من النزاع الليبي

تعتبر الدبلوماسية إحدى أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التي تنتهجها الدولة في محيطها الإقليمي والدولي، وكآلية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية وبالتالي تعتبر محددات السياسة الخارجية للدولة هي ذاتها محددات دبلوماسيتها، وهي تختلف من دولة لأخرى حسب إمكانياتها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، ويتوقف الأداء الدبلوماسي الفعال لكل دولة على وجود هياكل مطورة للعمل الدبلوماسي، وف ظل الإطار المؤسساتٍ اليد تستطيع الدولة تأكيد توحدها وترسخ دورها الإيجابي في إن الدبلوماسية الجزائرية لعبت دوراً بارزاً في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي في حل بعض الأزمات الإقليمية و الدولية، ووصفت الدبلوماسية الجزائرية في تلك الفترة بالعصر الذهبي، وظهر ذلك جلياً في الوساطة الجزائرية, التي تمخض عنها الإفراج عن الرهائن الأمريكيين ال 52 المحتجزين في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في إيران في سنة 1981. الى قادها أنذاك وزير الخارجية الجزائري محمد صديق بن يحجى، كما مرت الدبلوماسية الجزائرية بصعوبات نتيجة الظروف الأمنية في تسعينيات القرن الماضى خلال العشرية السوداء أثر ذلك سلباً على الجزائر وتراجع دورها

الدبلوماسي حتى في إطار محيطها الجغرافي طيلة تلك الحقبة، ولكن إستطاعت دولة الجزائر أن تعيد عافيتها الدبلوماسية من حديد, ليكون لما دوراً نشطاً في محيطها السياسي العربي والأفريقي سواء من خلال دورها حل الأزمة ، مالي أو تعريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين، والسعي الحثيث لإيجاد حل للأزمة الليبية التي بدورها ستساهم في استقرار الحدود الليبية الجزائرية وتمنع تدفق السلاح إلى أراضيها. وفي هذا الإطار يمكن تحديد أهم محددات الدبلوماسية الجزائرية في النقاط التالية:

1- المحددات الاقتصادية

تعتبر الموارد الاقتصادية المحدد الأساس للسياسة الخارجية للدول إذا ما استغلت تلك الموارد إستغلالاً جيداً، فمن خلال الموارد الاقتصادية المتاحة تستطيع الدولة أن تلعب دوراً سياسياً في محيطها الإقليمي والدولي، سواء من خلال تحقيق تنمية اقتصادية فعالة تسهم في بناء اقتصاد قوى يتيح لما التأثير على محيطها الإقليمى والدولة, وتمكنها من القدرة على التسلح بتقنيات حديثة من جهة) وتدعيم المساعدات الاقتصادية والتي بدورها تمكن الدولة المناحة من الضغط على الطرف المتلقي من جهة أحرى فبدون موارد اقتصادية يكون من الصعب على الدولة القيام بأي دور محوري في سياستها الخارجية، أو في بعض الأحيان قد تمتلك الدولة موارد اقتصادية ولكن لا توحد إرادة سياسية للعب دور مؤثر في بيئتها المحيطة[1].

الاقتصادية الحائلة كمصادر الطاقة المتمثلة في (النفط والفحم والغاز)، والمعادن الخام (كالحديد، والقصدير)، والموارد

الغذائية (كالقمح والذرة)، والموارد الزراعية (كالقطن والجوت)، هذه الموارد توفر لدولة الجزائر ستخدمها كالأساس المادي للنمو الاقتصادي الذي بمكنها من إقامة علاقات مع

[1] وكالة الأنباء الجزائرية. (2015). ،العصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية، مؤلف حول الدور النشيط للجزائر على الساحة الدولية.

الكثير من دول العالم ولها تأثير في سياستها الخارجية خاصة بعد أن خرجت من عزلتها التي مرت بها طيلة تسعينيات القرن الماضي.

2- العقيدة الأمنية:

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من إعتبارها دليلاً يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعديها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية القريبة والمتوسطة والبعيدة[1].

فالدبلوماسية الجزائرية تنطلق من مجموعة من المعطيات وتسعى إلى تحقيقها في ظل أوضاع أمنية هشة تعيشها غالبية الدول المحاطة بماء والمتمثلة في ظاهرة تنامي تهريب الأسلحة؛ ومشاكل الطوارق في مالي التي يمكن أن تنفجر في أي لحظة خاصة وأن هناك علاقة وطيدة بين طوارق الجزائر المتواجدين في الهقار، جانت، تمنراست، وادرار، وبين الطوارق المنتشرين في الصحراء والساحل الأفريقي، وبالتالي أي إثارة ضدهم سيكون لما تداعيات سلبية على الأمن في فالعقيدة الأمنية هي المحرك الأساسي للدبلوماسية الجزائرية، وهذا ليس بعيب لأن الدول تنطلق في الغالب من هذا الأساس في سياساتها الخارجية وفي تعاملها مع الدول الأحرى؛ لكي تحافظ على إستقرارها وأمنها القومي، فحتى الولايات المتحدة الأمريكية؛ [2]الدولة الأقوى في العالم تبني سياساتها الخارجية وعلاقاتها الدولية على أساس الحفاظ على مصالحها وأمنها القومي المتمثل بالدرجة الأولى في حربا على الإرهاب، ودولة الجزائر ليس إستثناءاً من ذلك، خاصة وإنها محاطة بحدود ملتهبة تشهد إضطرابات أمنية

[1] العايب سليم. الدبلوماسية الجزائرية في إطار الإتحاد الأفريقي. (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008, ص4 1

[2] - بوحنيه قوي. (2012). إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية فى الساحل الأفريقى. مركز الحزيرة للدراسات.

متصاعدة وعدم إستقرار وتمدد للإرهاب على حدودها سواء مع تونس أو مالي بالإضافة إلى عدم قدرة السلطات الليبية على تأمين حدودها وضبط إنتشار السلاح، فدولة الجزائر تواجه الآن تحديات كبيرة في تأمين حدودها الى تمدد أمنها وإستقرارها ويكلف خزينة الدولة الكثير من المال.

3- الثوابت الدستورية

تتصف الدبلوماسية الجزائرية بالثابت في تعاملها مع القضايا الإقليمية والدولية، فمنذ إستقلال الجزائر في عام1962 ، لعبت السياسة الخارجية الجزائرية دوراً بارزاً في الدفاع عن القضايا العربية والأفريقية، كمساندة الثورة الفلسطينية، والإعلان عن قيام دولة فلسطين من الجزائر في عام 1988،[1] والمناداة بإنهاء الإستعمار والتمييز العنصري في أفريقيا فالسياسة الخارجية الجزائرية تستند على مبادئ نص عليها دستورها ويرجع تبنى الجزائر لهذه المبادئ إلى التقاليد الثورية والتجارب الخاصة بالسياسة الداخلية للبلاد حلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، كما ترجع إلى تجارها مع محيطها الخارجي, هذه الثوابت ترتكز اساسا على العلاقات حسن الجوار الى أقرها العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، هذه القاعدة حكمت علاقات الجزائر مع محيطها الإقليمي والدولي.

4- العامل الشخصي في الدبلوماسية الجزائرية

كلما إزداد اهتمام صانع القرار، بشؤون السياسة الخارجية، أزداد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية؛ إن صفات ومعتقدات صانعي القرار الرئيسيين تؤثر على نتائج قرارات السياسة الخارجية، لأن الدولة ليست إلا كياناً قانونياً مجرداً تقوم جماعة معيّنة باتخاذ القرارات باسمه فالعامل الشخصي بمثل أحدى أهم محددات الدبلوماسية الجزائرية، وذلك كما عبر الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة ،بأن بجاح الدبلوماسية وازدهارها لا يقل شأناً عن النجاح في السياسة الداخلية، حيث يوظف رئيس الدولة خبرته وعلاقاته الشخصية

[1] بن عائشة محمد الأمين، (2015) قراءة في الدبلوماسية الجزائرية مقاربة جيواستراتجية (دراسة حالة مالي). مركز صبر للإعلام والدراسات ، ص2

بالنهوض بمكانة الدولة الخارجية وتحسين صورها، وذلك من حلال إستغلال المنابر الدولية للتعبير عن رؤى وأهداف الجزائر وخدمة لمصالحها، والعمل على تنويع علاقات الجزائر الدولية، والمراهنة على الدبلوماسية الاقتصادية, وذلك من حلال حصور المنتديات الاقتصادية الدولية الى مثل وسائل وأدوات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الجزائرية. [1]

المطلب الثاني: مضامين المقاربة الجزائرية لتسوية الازمة الليبية الراهنة:

كما أن الدبلوماسية الجزائرية. لديها خط سير واضح. يفضل الحلول السياسية على العسكرية في كل الحالات. وقد تبدى ذلك جليا في قانون المصالحة الوطنية داخل الجزائر نفسها باعتبار أن التفاوض مع عناصر من جبهة الإنقاذ. وترك العمل المسلح، كان السبيل الوحيد لإخراج الجزائر من محنتها الدامية.[2]

تقوم المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الراهنة على عدة مرتكزات تتمثل في:

أ. التأكيد على الحل السلمي عبر الحوار والحلول السلمية:[3]

تقوم المقاربة الجزائرية على الإعتماد على الحل السلمي ورفض الخيار العسكري، لذلك فقد دعت بإستثناء الميليشيات والجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة. كما تؤكد على أن يكون حل الأزمة الليبية ليبيا–ليبيا، من خلال إحتضانها لثلاثة لقاءات حوار بين الفرقاء الليبيين، في حين يبقى أهم وأبرز موقف مبدئي للجزائر بخصوص الأزمة الليبية. هو رفض التدخل الأجنبي والحرص على الوحدة الليبية.

كما ترفض الجزائر المشاركة في الإجتماعات الدولية التي يقول القائمون عليها بالحسم العسكري، وتساند المبادرة الإفريقية (وقف حماية المدنيين. حماية المهاجرين المقيمين بليبيا

[1] عديلة محمد الظاهر. أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 –2004. (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005, ص 56–55)

[2] بوناب كمال. (2015). مبدأ حسن الجوار الإيجابي في السياسة الخارجية الجزائرية. الحوار المتمدن، العدد: 4865

[3] دالع. وهيبة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي (1999–2014). أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية .الجزائر: جامعة الجزائر3(2014)، ص63

والشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية). ويخصوص الإستراتيجية الجزائرية بشأن ليبيا فقد تضمنت:

1-دعم الإستقرار الوطني.

2-الإبقاء على مسافة واحدة من كل الأطراف.

3-دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي-الليبي وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

4-إحتواء أنشطة تجارة الأسلحة وتدفق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة.

5-وأخيراً. مبادرات التدخل العسكري الخارجي لدعم طرف ضد آخر في الأزمة الليبية التي هي في الأصل بالغة التعقيد.

من جبة أخرى يمكن تفسير موقف الجزائر المحايد حيال الأطراف المتصارعة في ليبيا بأربعة عوامل تتمثل فيما يلي:

1-الجزائر تعارض أي تدخل أجنبي مهما كانت الذريعة. بحكم الجوار فإن دعم أي طرف سيقحم الجزائر مباشرة في الصراع ويعرض ترابها لمخاطر أمنية

2-موقف قائم على إدراك سيامي مفاده أنها لن تتضرر لا في حالة القذافي ولا في حالة رحيله وبالتالي لا توجد مكاسب سياسية متوقعة تبرز دعم أحد طرفي النزاع.

3-إهتمام الجزائر بشؤونها الداخلية فالنظام في وضعية صعبة بسبب تنوع وتعدد الإحتجاجات.

4-تحاول الجزائر جاهدة إلى جمع الأطراف المتصارعة في ليبيا إلى مائدة الحوار لوقف الإقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف وذلك من خلال:

(ا)-العمل على تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق، تتضمن حلا للأزمة وتمنع اللجوء إلى السلاح لحل الخلافات. وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا.[1]

[1] لحلوح بلقاسم. دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة. رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي. الجزائر: جامعة البليدة، (2004)، ص34

(ب)–بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وإنتشار فكر الجماعات المسلحة. حتى لا يتسرب عبر الحدود نحو الجزائر، أو نحو دول الساحل وتشكيل منظومة إتصال ودعم تهدد إستقرارها.

(ج)–محاولة إقامة سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح وإستعماله وتمنع تدفقه إلى داخل الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة

- **محاولة جمع الأطراف الليبية للحوار:**

تعمل الجزائر بكل ثقلها السياسي والإقتصادي على تسوية الأزمة الليبية سلميا عبر ألية الوساطة.

وهو ما أكده وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي السابق رمضان لعمامرة بأن الجزائر كانت قد شرعت في وساطة بين الفاعلين الليبيين قبل أن تسلم المشعل للأمم المتحدة. محذراً من أن أي فراغ سياسي سيشكل خطراً وبأن البلدان المجاورة هي الأكثر إحتياجاً لليبيا، عندما تكون في سلام مع ذاتها كما هو الحال مع غيرها.

- **دعم جهود الأمم المتحدة في ليبيا:**

سعت الدبلوماسية الجزائرية لدعم جهود الأمم المتحدة لحل النزاع الليبي على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال إستضافة وزراء خارجية دول جوار ليبيا، والذي أكدوا فيه على ضرورة تبني الحل السيامي في حل الأزمة الليبية. والإبتعاد عن الخيار العسكري الذي سيزيد من تفاقم الأوضاع في ليبيا، والإنخراط الكامل في مساندة جهود الأمم المتحدة للوصول إلى حل سيامي، يلبي طموحات الشعب الليبي وينبي حالة الفرقة والإنقسام.

وفي هذا الإطار عقدت الجزائر إجتماعات ثلاثية تضم مصر وإيطاليا، كأحد الأطراف الإقليمية الفاعلة في بداية أفريل 2015.

- **الجزائر وآلية دول الجوار:**[1]

[1] حجازي. عبد اللطيف. مسارات محتملة: الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية.. الرؤية والتحركات. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

تعد الجزائر الدولة المبادرة بطرح آلية "دول الجوار" لتسوية الأزمة الليبية وذلك من خلال دعوة السبع دول المجاورة لليبيا لإجتماعات تنسيقية بهذا الخصوص ولكن هذه الآلية إقتصرت مع مرور الوقت على ثلاث دول فقط هي: الجزائر ومصر وتونس وتعتبر هذه الدول أن الأزمة الليبية تفرض تهديدات أمنية مباشرة عليها فقد كانت جمهورية مصر العربية قد عانت من مجموعة من الأحداث الإرهابية والتي إعتبرت الأراضي الليبية هي قادتها الخلفية بالشكل الذي دفعها للتدخل عسكريا بشكل مباشر لضرب أهداف عسكرية داخل الحدود الليبية وتحديدا في استهداف التنظيم المسمى " شباب مجاهدي مدينة درنة " كما تشتكي تونس أيضا تأثير خطورة الأوضاع في ليبيا على أمنها القومي وتحديدا المحاولات المتكررة التي قامت بها تنظيمات إرهابية قدمت من ليبيا لمحاولة السيطرة على مدينة بن قردان التونسية.

كما بادرت الجزائر في شهر ماي عام 2014 إلى دعوة وزراء خارجية دول جوار ليبيا، إلى الإجتماع على هامش الإجتماعات الوزارية لمنظمة عدم الإنحياز في الجزائر، من أجل التشاور حول الأزمة الأمنية المتصاعدة على خلفية الإنقسام الحكومي والصدام المسلح العنيف في مطار طرابلس، والسيطرة على العاصمة ومدينة بنغازي في وهكذا إحتواء التداعيات الأمنية والإنسانية لتجدد النزاع الأهلي في ليبيا وكانت الجزائر في هذا الإجتماع حريصة على حقن الدماء وإنهاء النزاع الأهلي على حدودها الشرقية.

- **الية المصالحة الوطنية:**

إن آلية المصالحة الوطنية من الآليات الأكثر فعالية لتسوية الأزمات الداخلية وقد كانت لميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر دور بالغ الأهمية في تسوية الأزمة

الأمنية في الجزائر مضافا إلها الجهود الجبارة للجيش الوطني الشعبي في مكافحة الإرهاب. لذلك تعمل الجزائر على الترويج لسياسة المصالحة الوطنية.[1]

بإعتبارها ألية فعالة لتسوية الأزمة الليبية وذلك من خلال:

1-طرح رؤية لتسوية الأزمة الليبية تتوافق مع مضمون سياسة المصالحة الوطنية. يتضمن جمع كل الأطراف الليبية دون إستثناء على طاولة المفاوضات. وكذلك عدم التعويل على الحل العسكري ورفض التدخلات العسكرية الخارجية وإعتبار أن كل الأطراف جزء من الأزمة وجزء من الحل.

2-عرض مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر على الطرف الليبي إذ أوضح وزير خارجية حكومة الوفاق الوطني الليبية محمد الطاهر سيالة في مؤتمر صحفي بالجزائر في شهر أكتوبر 2016 أنه قدم طلبا رسميا للسلطات الجزائرية للإطلاع على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وألياته وتشريعاته وذلك للإستفادة منها وتسليم ورقة طريق لإقرار المصالحة بين الليبيين.

ب. معارضة التدخل الأجنبي:

تعتبر الجزائر التدخل الأجنبي أوَل باعث للتهديد. فمختلف حالات التدخل. أفضت إلى مراحل سادتها بيئة من الفوضى، وحالة من العجز عن التوصّل إلى إجماع. أو على الأقل إلى توافق على القواعد والأشخاص الذين يحلون محل النظام البائد (الصومال، وأفغانستان، والعراق وليبيا) تكون هذه الفوضى دائمًا متعدّية.[2]

وعابرة للحدود. وهو ما يبرز عن التدخل العسكري الأجنبي (تدخل حلف) فتدخُل الأطلسي ألقى بتداعياته على الأمن في ليبيا، وتسبّبت في توليد عدّة تهديدات: كتدفق

[1] الزواوي. محمد سليمان (2014). التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية. رؤية تركية. القاهرة. جمبورية مصر العربية: مركز ستا للأبحاث والدراساتء العدد 11

[2] الفقي علي، عمليات القاعدة في بلاد المغرب ..الأخطار والتداعيات . ملف الأهرام الإستراتيجي .القاهرة. (2011).، ص 3 3

الأسلحة غير المسبوق في كامل الإقليم الساحلي واتساع رقعة الإرهاب وفقدان السيطرة عليه في بيئة أصبحت تستقطب المقاتلين من كل مكان وفي هذا الإطار تشترك الجزائر في حدود مباشرة مع ليبيا طولها نحو700 كيلومتر تقريبّا، الأمر الذي يجعل من إستمرار الأزمة الليبية تهديدًا أمنيًا مباشرًا لهاء من خلال حركة النزوح واللجوء وتهريب السلاح والأفراد.

لذلك فبي تعمل على الحفاظ على توازن إستراتيجي مهم داخل ليبيا، من خلال الحدّ من دور الدول الإقليمية العربية وغير العربية إلى جانب دور فرنسا، بالسيطرة الكاملة على المشهد السيامي والعسكري الليبي ومن ثم إيجاد تهديد مباشر لمصالحها في المنطقة.

المطلب الثالث: تحديات المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الراهنة

أن أمام الدبلوماسية الجزائرية تحديات كبيرة لحل الأزمة الليبية، خاصة وإن الدبلوماسية الجزائرية لازالت مستندة على دبلوماسية المبادئ بدلاً من إنتهاج دبلوماسية المصالح التي أعتمدتما غالبية دول العالم اليوم

أن مستقبل الوساطة الجزائرية في ليبيا يبقى غامضًا نظرًا لظهور نموذج الحرب بالنيابة في هذا البلد، بسبب وجود قوى عربية تخوض حربًا ضد الإسلاميين في ليبيا كأمتداد لصراعها مع إسلامييها في الداخل، وتسعى لإعطاء طابع إقليمي لهذا الصراع وشرعنة التدخل من جديد ، ليبيا لمساندة حلفائهم, ويزيد سعى عربية فرنسا، إلى التدخل عسكرياً في ليبيا من تعقيد مهمة الجزائر خاصة إذا ما استمرت تدفقات الحجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ما الدول الأوروبية أكثر استعدادا للتدخل عسكريا ودعم الموقف الفرنسي) وأصبحت المجرة مسألة أمنية بحتة من المنظور الأوروبي، يعقبها تصدير سياسات وتقنيات الأوروبي إلى الدول المجاورة التى إنحصر دورها في المناولة الآمنية لصالح أوروبا.[1]

[1] وكالة الأنباء الجزائرية. (2015). التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي: تتويج لمسار حوار دعمه المجتمع الدولي لاسيما الجزائر http://www.aps.dz/ar/monde/

ومن هذا المنطلق تعارض الحكومة الجزائرية بشدة فكرة ، في ليبيا الذي تروج له فرنسا وبعض حلفائها الأفارقة بحجة التخوف من أن يتحول الجنوب الليبي مركزاً للجماعات المسلحة في منطقة الساحل، فالدبلوماسية الجزائرية تؤكد على الحوار الذي لا بديل عنه خاصة في ظل عدم الإجماع على فكرة توحيد السياق الجيوسياسي الجديد، فعدم الإستقرار السياسى الذي تشهده ليبيا منذ عام 2011، زاد من تحديات النظام السياسى الجزائري سواء في مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود، أو للحد من إنتشار السلاح، حيث تكمن أهم التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية في النقاط التالية:[1]

– لم يتم إدماج جزء كبير من الشعب الليبي في العملية السياسية، وتم إدماج فقط من يملكون القوة المسلحة على الأرض وهذا لا يفضي إلى بناء دولة مستقرة لا تنعكس تأثيراتها السلبية على جيرانها.

– وجود كتلتين تدعي كل واحدة منها الشرعية والممثلة الوحيدة للشعب الليبي.

– تحفظ بعض الأطراف الليبية في الداخل من الوساطة الجزائرية، وكذلك بعض الأطراف في الخارج التي تدعم طرف على حساب طرف أخر.

– بعض الأطراف الإقليمية غير مبالي بما يحدث في ليبيا أو مكبل بالضغوطات الغربية يزيد العبء على الجزائر، فهناك ضغوطات أمريكية وفرنسية للزج بالجيش الجزائري للتدخل في كمحاولة لاستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر هدفها السيطرة على النفط الليبي والنقد الأجنبي لدولة الجزائر الذي يقدر بحوالي 300 مليار دولار. '[2]

– الموقف المصري الذي يفضل الخيار العسكري لحل الأزمة في ليبيا.

وتواجه المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الراهنة عدة تحديات أبرزها:

[1] توفيق هامل، (2015). الجزائر: تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية.
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/05/201553 1105449587939. htm

[2] الزواوي. محمد سليمان (2014). التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية. رؤية تركية. القاهرة. جمبورية مصر العربية: مركز ستا للأبحاث والدراساتء العدد 11

أ. التحديات الداخلية:

تواجه ليبيا الكثير من التحديات، فعلى المستوى السيامي بات الإنقسام المؤسساتي يشكل عائقا أمام تحقيق الحوار، فعلى الرغم من الإعتراف الدولي بشرعية حكومة طرابلس إلا أن دعم بعض الأطراف الإقليمية والدولية لحكومة طبرق جعل من المصالحة الوطنية أمرا صعب التحقيق أما التحدي الأمني فيتمثل في إنتشار السلاح إذ لا يمكن تحقيق حوار في بيئة تسيطر علهها المليشيات المسلحة وهذا ما خلق دولتين متوازيتين: الدولة الرسمية ودولة الثوار.

أما التحدي المجتمعي فيتمثل في الإنقسام الحاد والاستقطاب بين أزلام النظام السابق والثوار وما ينجم عنه من إنقسامات حادة داخل المجتمع الليبي إذ لا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية في ظل هذا الإنقسام.

ب –تحديات خارجية:

زاد التدخل الخارجي في الأزمة الليبية من تعقيد الأمور. فأصبحت ليبيا مسرحاً لتنفيذ إستراتيجيات مساندة الأطراف الخارجية لأحد أطراف الأزمة الليبية وهو ما يشكل عائقا أمام تحقيق التقارب بين الفرقاء السياسيين اللبيبين، وبالتالي تقويض عملية المصالحة الوطنية الليبية، بالإضافة إلى إنتشار الجماعات الإرهابية التي تهدد أمن وإستقرار ليبيا.[1]

إلى جانب التحركات المصرية والروسية المكثفة بالشرق الليبي الداعمة للجيش الوطني الليبي في مواجبة فوضى المليشيات المسلحة والتي تخشى الجزائر من أن تؤثر على موازين القوى حال تعديل إتفاق الصخيرات إلى جانب الإستقطاب الدولي المتزايد على الساحة الليبية بين المحور التري في إرتباطاته بالولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والمحور الرومي المتجذّر في الشرق، الليبي مع ما يطرحه هذا الإستقطاب من تحديات ومصعب في التموضع السياسي بالنسبة للقوى الاقليمية وبصفة خاصة الجزائر

[1] المجلة الجزائرية للأمن والتنمية المجلد 10/ العدد 03/ جويلية 2021/ ص: 685– 697

كما أن بروز مبادرة مصرية للحل التوافقي في ليبيا (إعلان القاهرة في 6 جوان 2020) بالتنسيق مع القيادات العسكرية والسياسية في الشرق الليبي (المشير خليفة حفتر ورئيس
مجلس النواب الليبي عقيلة وغير قابلة للنجاح.

المبحث الثالث: المقاربة المصرية للتعامل مع الازمة الليبية

المطلب الاول: تأثير الازمة الليبية على الدولة المصرية:

تعتبر مصر هي الاخرى من أكثر الدول المجاورة لليبيا تأثراً بالأزمة الليبية وما تلاها من تداعيات اقليمية ودولية، والسبب الرئيسي في ذلك هو طول الحدود بين الدولتين والذي يزيد على ألف كيلومتر مما سهل انتقال اللاجئين والثوار الجرحى من جهة وعمليات التهريب، والتجارة غير الشرعية، وانتقال العناصر الإرهابية من جهة اخرى دخولا وخروجا.

فبعد إن أصبحت ليبيا غارقة في مستنقع الحرب الأهلية وفي الوقت نفسه، تم الإطاحة بحكم الإخوان في مصر أدرك الإسلاميون خطر الاوضاع في كلا الدولتين خصوصا أن إخوان ليبيا اتخذوا موقفا معاديا من حكم السيسي، حينما قام السيسي بتقديم الدعم والمساندة لقوات الجنرال حفتر حيث قصفت القوات الجوية المصرية مواقع الجماعات الإرهابية بمساعدة الجنرال حفتر في أكثر من مكان مثل منطقة الحفرة ومدينة درنة [1]

لذلك ما تمثله الأزمة الليبية وتداعياتها من تحد أمني وسياسي كبيرين بالنسبة لمصر فإن الإدارة المصرية تجد نفسها في مواجهة خيارات صعبة في التعامل مع هذا التحدي لاسيما في ظل المواقف الإقليمية والدولية التي لا تتوافق كثير من جوانب الرؤية المصرية للأزمة.

لقد اتخذت تداعيات الازمة الليبية على مصر عدة اشكال، فعلى الصعيد الامني، فأن الامن القومي المصري يتهدد بشكل كبير بالأزمة الليبية بسبب وجود مساحات صحراوية

[1] خشانة رشيد ، تداعيات الازمة الليبية على الجوار ، مصر أولا ثم تونس مقال منشور ، جريدة الحياة

شاسعة مشتركة بين البلدين تفوق عشرات المئات من الكيلومترات، يصعب السيطرة عليها من كلا الدولتين، وأن حالة الحرب والفوضى في ليبيا سهلت نشاط عصابات التهريب، والجريمة المنظمة والعشوائية

والجماعات الإرهابية بالانتقال من خلال هذه المساحات الصحراوية، وهو ما كان بمثابة تهديدات جدية لأمن واستقرار الدولة المصرية.

عندما سعت عدد من الكيانات الارهابية والجماعات المسلحة وخاصة في اقليم برقة بتوحيد صفوفها تحت كيان واحد بمسمى، تنظيم الدولة الإسلامية مصر وليبيا،" لغزو مصر تكشفت خطورة الوضع الامني المصري جراء الازمة الليبية، بالاضافة الى التخوف الكبير من انضمام، جماعة الاخوان، وتنظيم أنصار الشريعة، لوضع خطة مدروسة لدخول مصر.

تشكل تنظيمات جهادية اخرى واهمها تنظيم، الجهاديين الجدد، وهم يتبعون نمط تفكيري جهادي مختلف الفكر عن التنظيم السابق زاد من خطورة الجماعات المسلحة التي تستهدف مصر حيث يتمثل نمط تنظيم الجهاديين الجدد بالتكتم على العمليات التفاعلية مع الأحداث، ويتبنون مهاجمة الانظمة وتفكيكها ثم اعادة بنائها على حسب أهوائهم ورؤيتهم، وهذا ما يدعى بسياسة إدارة التوحش.

أن هشاشة الدولة في ليبيا والتي تبدو واضحة من خلال انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة، وتهريب السلاح والمخدرات، وانتقال اللاجئين بشكل غير منظم، وسهولة الاتصال بين الجماعات الإرهابية بين الدولتين، أصبحت تهدد كيان الدولة المصرية، ومن هذا المنطلق كان يجب على الساسة المصريين المشاركة بوضع سيناريوهات مقترحة، وحلول استراتجية وأمنية تمثل درعاً واقيا من أجل حماية مصر من الرياح العاتية القادمة من جهة حدودها الغربية.

اما على الصعيد الاجتماعي، فقد شكلت العودة الكبيرة للعمال المصريين إلى بلدهم أعباء إضافية على كاهل الحكومة المصرية، في ظل عجزها عن تأمين فرص العمل لهذا العدد الهائل من العائدين. وخصوصاً بعد تعرض 21 شاباً مصرياً للذبح، حيث أثارت تلك

الجريمة البشعة ردود فعل شعبية قوية عرضت الحكومة لضغوطات كبيرة من أجل الرد العسكري على مقتل أولئك المصريين؛ لكن ما جعل القاهرة تمتنع عن السير منفردة في خيار توجيه الضربات الجوية هو التحفظ الدولي تجاه تلك الحادثة وعدم المشاركة في تحالف مباشر لضرب الميليشيات المسلحة في ليبيا [1]

أن التحفظ على حادثة مقتل العمال المصريين بدا واضحا بشكل خاص عندما رفضت الجزائر التفاعل مع موقف مصر، الذي تبنى اعتماد الخيار العسكري، بالإضافة إلى التحول في موقفي روما وباريس، حيث كانتا الأكثر حماسا للمشاركة في تحالف دولي من اجل شن غارات جوية على مواقع الدولة الإسلامية في ليبيا قبل أن يتغير موقفهم ليأتي منسجماً مع الموقف الامريكي للانتقال إلى الدعوة لتبني حل سياسي والذي يؤكد أن الحل في ليبيا بأيدي الليبيين فقط مما يؤكد ان الغرب لا يسعى لحل الازمة بل الى تأزيمها من خلال مواقفه المتناقضه وارائه المتباينة في الأزمة الليبية بشكل خاص وبالأزمات والثورات العربية بشكل عام.

أما على الصعيد الاقتصادي فان سوء الاوضاع الاقتصادية في ليبيا انعكس بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي المصري، حيث تشير الاحصائيات الى تراجع حجم التبادل التجاري بين ليبيا ومصر بعد الثورة فهو لا يتجاوز ال 3 مليار دولار في حين كان يبلغ نحو 10 مليار دولار ما قبل احداث 2011، حيث تراجعت حجم الصادرات المصرية للسوق الليبي بنسبة 75، بناء على بيان رئيس الجمعية المصرية الليبية لرجال الأعمال المهندس ناصر بيان في عام 2015، وأضاف بيان أن حجم الصادرات المصرية للسوق الليبي لا يتجاوز حالياً ال 25؟ ويتركز معظمها في السلع الغذائية والإستراتيجية.

فلقد تفاقمت ازمة العمالة المصرية التي كانت تعتمد على السوق الليبي بشكل كبير، فلقد كانت الحدود الليبية مفتوحة امامهم بشكل مطلق، ولم يكن يطلب منهم سوى وثيقة إثبات الشخصية.

[1] بادي جمال احمد ، مستقبل ليبيا احرار بين الطموحات والواجب ، مجلة البيان ، 2012

حيث بينت الاحصائيات ان عدد العمال المصريين الذين كانوا يقيمون في ليبيا قبل احداث 2011 تجاوز ال 3 مليون عامل مصري، بينما بلغت أعداد العمالة المصرية العائدة من ليبيا بعد الثورة ب 420 ألف مصري [1]

المطلب الثاني: التدخّل المصري في الأزمة الليبية

إلى غاية سنة 2013، لم يكن هناك أي تدخل مباشر واضح لمصر في الازمة الليبية ، بل كانت مصر من بين الدول الرافضة للتدخل الاجنبي كما سبق وان ذكرنا فالاختلاف كان بين الموقف الرسمي المصري الرافض للتدخل والموقف الشعبي الذي كان يدعو للضرورة تدّل من أجل حماية المطالب الشعبية ومساعدة المعارضة الليبية في التخلص من نظام معمّر القَذّافِي والتحوّل نحو نظام ديمقراطي ونظرا للظروف الداخلية التي كانت تمر بما مصر والمشابهة لتلك التي تعيشها ليبيا جعلها تمتم بترتيب أمورها الداخلية كأولوية في سياستها إلا أن موقعها اجاور لليبيا وتردي الأوضاع الأمنية في الداخل اللّيبي وانعكاسه على الحدود المصرية وعدد العمالة المقيمة هناك، جعل مواقفها تتأرجح بين الحل السياسي تارةً والتدخّل العسكري تارةً أخرى في ليبيا.

الحلول السياسية:

فقد عملت مصر في البداية على إيجاد تعاون ثنائي بين البلدين ففي سنة 2013 مثلا، عقدت اتفاقية من أجل تأمين الحدود، كما بحثت عن تعاون إقليمي من أحل إيجاد حل للأزمة أهمها المشاركة في اجتماع تونس والذي نتج عنه ترأس مصر للجنة سياسية تعمل على إيجاد الأساليب العلمية المناسبة لمساعدة الحكومة اللّيبية في أداء مهامها كما استقبلت مصر الاجتماع الوزاري الرابع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا، بمشاركة كل من وزراء

[1] ربيع محمد ، تداعيات الازمة الليبية على الامن القومي المصري ، شخصية مصر للدراسات الاستراتيجية ، 2018

الخارجية ليبيا والجزائر وتونس والسودان وتشاد ومسؤول من دولة النيجر، والأمين العام الجامعة الدول العربية نبيل العربي ومبعوث الإتحاد الأفريقى إلى ليبيا داليتا محمد، ومبعوث الجامعة العربية ناصر القدوة، من أجل بحث الأوضاع الليبية وتأثيراتها في المنطقة وقد أفضى ذلك الاجتماع سحب السلاح من مختلف الميلشيات ودعم دور المؤسسات الشرعية في الدولة وإعادة تكوينها بما فيها الجيش والشرطة، كما طرح وزير الخارجية المصري على هامش هذا الاجتماع مبادرة مصرية لحل الأزمة الليبية تشمل مقترحات رئيسية لاستعادة دور الدولة، وقد نصت تلك المبادرة على ثلاثة مبادئ وهي:

- احترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا والحفاظ على استقلالها السياسي
- الالتزام بالحوار الشامل ونبذ العنف.

كما شاركت مصر في مجموعة من اللقاءات والاجتماعات الوزارية والرئاسية لإيجاد حل للأزمة الليبية مع دول الجوار أو دول الاتحاد الإفريقي أو بجموع دول |الجامعة العربية أو على مستوى أثمي، إلا أن هذا كله يجعل مصر قادرة على قيادة قاطرة الحل السلمي في ليبيا لوقوفها مع طرف ضد طرف وهذا منذ وصول عبد الفتاح السيسي كما سبق وأن ذكرنا، وهو يتعامل مع برلمان طبرق على أساس أن له الصفة الشرعية الوحيدة وأن الجيش الوطني بقيادة حفتر هو القادر على التصدّي لخطر الإسلاميين.

الحلول العسكرية:

رغم تصريحات مصر بضرورة إيجاد حلول سياسية للأزمة الليبية، إلا أن هذا لم يمنع مصر من التدخل المباشر في ليبيا بالسلاح وظهر هذا التحول جليا عندما أعلن اللواء خليفة حفتر على أنه يوافق على أي تدخل عسكري مصري ف ليبيا من أجل تأمين حدودها كما بدأ الحديث عن التدخّل العسكري المصري في ليبيا منذ أوائل شهر أوت 2014، على لسان خبراء إستراتيجيين وعسكريين وضعوا أمام مصر خيارين: إما دعم حفتر ضد ،التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة، أو التدّخل العسكري المباشر في ليبيا، وذلك من أجل حماية

الأمن القومي المصري والحدود المصرية الغربية، حيث طال الإرهاب المصريين على الحدود المشتركة" .

بدأ الحديث عن اشتراك مصر والإمارات العربية المتحدة في إطلاق غارات جوية مشتركة على الأراضي اللّيبية في 2014، وذلك نتيجة لإعلان المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية جين ساكي, عن أن مصر والإمارات قد شنتا ضربات جوية استهدفت الميلشيات الإسلامية في ليبيا، وكذلك المتحدّث باسم وزارة الدفاع الأمريكية ،البنتاجون، الأميرال جون كيربي, إلا أن مصر كذبت هذا الخبر في حين التزمت الإمارات العربية المتحدة الصمت,

في 16 فيفري2015، تدخلت مصر عسكريا بشكل مباشر في ليبياء وشنّت غارات جوية شرق ليبيا كرد فعل على ذبح 21 مسيحيا مصريا في ليبيا على يد تنظيم القاعدة ،داعش، مبرّرة ذلك ب: [1]

– أن مصر في حالة الدفاع عن أمنها القومي وإن كان ذلك خارج حدودها لا يمكن أن تغفل الحل العسكري، سواء أكان تجاه ليبيا أو غيرها

– محاولة رفع معنويات الرّأي العام المصري تجاه الإرهاب المتصاعد.

وف بيان صادر عن الجيش المصري، صرّح بأنه القوات الجوية نفذت عددا من الضربات المركزة نهارا وليلا واستهدفت عددا من تجمعات العناصر الإرهابية داخل الأراضي اللّيبية بعد التنسيق والتدقيق الكامل لكافة المعلومات، وأضاف البيان أن الضربات أسفرت عن تدمير الأهداف المخططة والتي ملت مناطق تمركز وتدريب العناصر الإرهابية. بالمقابل، نفى مجلس شورى مجاهدي درنة تعرّض مواقع للمجلس في درنة، شرقي ليبيا، لأي قصف. وقال إن القصف الجوي المصري، استهدف مواقع آهلة بالسكان في المدينة المذكورة. كما دعم اليش المصري ف دَعْمِ الجيش الوطني الليبي الذي يقوده حفتر، وهذا

[1] رباب شعبان المرسي، رضوى جابر محمد وآحرون، (السياسة الخارجية المصرية تجاه الصّراعات في المنطقة ،'سوريا، اليمن, ليبيا')، المركز الديمقراطي العربي, جويلية 2017،

خلافا للتشريعات الدولية حيث جاء في التقرير الصادر عامي 2014 –2015 عن الأمم المتحدة، قيام مصر بانتهاك الحظر المفروض على شحن الأسلحة إلى ليبيا؟.

كما لمح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في لقائه مع الرئيس الفرنسي في أفريل 2016، إلى إمكانية تدخل عسكري ف ليبيا حال عدم دعم الجيش الليبي وعدم رفع الحظر الأثمي عن تسليحه. وشدّد السيسي خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الفرنسي فرانسوا هولاند، على أهمية دعم الجيش اللّيبي، لمواجهة التنظيمات الإرهابية، موضّحا أنه في حال عدم تقديم الدّعم فهناك إمكانية لتدحل عسكري في البلاد".[1]

هكذا ضلّ الموقف المصري يتأرجح بين الحوار من جهة والضغط العسكري من جهة أخرى في الأزمة اللّيبية، ما دفع الأطراف اللّيبية إلى دعوة الأمم المتحدة لإيجاد حل لهذا التدّل المستمر في الواقع اللّيبي الذي زاد في تأزم الوضع ودعم طرف على حساب طرف آخر.

مما لا شك فيه أن الأمم المتحدة وضعت لحنة تسمّى بفريق الخبراء المعنيين بليبيا المنشأ عملا أصدرت هذه اللجنة الدولية الخاصة بليبيا في ماي 2017، تقريرا يحتوي على 310 صفحة اتممت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة بخرق نظام العقوبات الدولية والمتمثلة في حظر التسليح المفروض على ليبيا وهذا بتقديم الأدلة، مؤكدة على توصل جيش خليفة حفتر الموالي لأبو ظبي إلى اقتناء أسلحة مختلفة، وقد أشارت لحنة العقوبات في تقريرها إلى:

– أن الإمارات قدّمت الدعم العسكري لقوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر, على أنما شحنات مواد غير قاتلة.

– الدّعم الإماراتي أدَى إلى زيادة قدرات قوات حفتر الجوية بصورة كبيرة لتضمن المساعدات الإماراتية مواد دخلت في تحديد الطائرات المعطلة سابقا.

– المساعدات الإماراتية أدّت إلى تزايد أعداد الضحايا في النزاع الدائر في ليبيا.

[1] أشرف عبد الحميد, الرئيس المصري يلمّح إلى إمكانية التدخل العسكري في ليبيا، تم تصفّح الموقع يوم 2021/12/11

– قدّمت الإمارات مروحيات قتالية وطائرات حربية لقوات حفتر، في انتهاك للحظر الأممي لتصدير الأسلحة إلى ليبيا.

– قدمت الإمارات على حد سواء الدعم المادي والدعم المباشر للجيش الوطبي الليبي، نما زاد بشكل ملحوظ الدعم الجوي المتاح لهذا الجيش.

– كما استطاع خبراء الأمم المتحدة تتبع تسليم شحنات مروحيات قتالية مصنوعة في بيلاروسيا إلى دولة الإمارات، وقدّموا صورا تُظهر وحود هذه المروحيات في قاعدة الخادم الجوية [شرق ليبيا) معقل حفتر.

– أن المروحيات القتالية من طراز، مي –24 ب، تم تسليمها إلى جيش حفتر في أفريل 2015، وأكّدت بيلاروسيا من جهتها أتما باعت أربع مروحيات إلى الإمارات في 2014

– وأكد الخبراء أيضا أن الإمارات زوّدت عناصر حفتر بطائرة واحدة على الأقل من طراز، آيهتي –802 أي، مشيرين إلى أن عربات مدرّعة مصدرها شركات تتخذ من الإمارات مقرا لحاء تم تسليمها إلى قوات هذا الجيش في طبرق في أفريل 2016.[1]

– وأشار تقرير فريق خبراء لحنة العقوبات الدولية على ليبيا إلى أتحم تواصلوا مع السلطات الإماراتية سعيا لحصول على توضيحات منهاء لكن دون تلقي أي رد

– كما رصد التقرير زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان من قبل بعض الجماعات المسلّحة المعترف بما من مجلس النواب الرئاسي وحكومة الإنقاذ الوطني.

– ويوفر تقرير الأمم المتحدة الذي يصدر سنويا تفاصيل نادرة حول مستوى التدخّل الخارجي في ليبيا، حيث يعتبر الدعم الأجنبي لأطراف متناحرة سببا في تفاقم الصراع.[2]

[1] أحمد عمارة، (ما الذي تفعله الإمارات في ليبيا؟): ساسة بوست (مجلة الكترونية), تم تصفح الموقع يوم 11ديسمبر 2021 , الرابط: jwww.sasapost.com/the- role- of- uae- in- libya

[2] تقرير أممي يكشف دور مصر والإمارات في ليبيا)، الجزيرة تم تصمّح الموقع يوم 11ديسمبر 2021 , الرابط: www.aljazeera.net/new s/arabic//

الخاتمة

من مبادرات دول الجوار الإقليمي في الوقوف فعليا واتحاديا مع الاتجاهات السياسية المحلية الليبية من أجل احتواء الأزمة ومسح الأسلحة من أيدي الأفراد والمتطرفين والقبائل. بسياسات مختلفة .قد تكون من أهمها تلك التي تستدعي احتواء الثوار الراغبين في الاتجاه العسكري ودمجهم في نطاق منظم ومحكم وحسب قوانين متعارف علها في قطاعات الجيش والشرطة لدى وزارتي الدفاع والداخلية. بما تتطلبه شروطهم الصحية والأيديولوجية والثقافية والعلمية. وبما يخدم الصالح العام للدولة ويحمي الجوار الإقليمي كذلك. والحد من النزاعات الحدودية بين المتمردين والطوارق في دول الساحل والصحراء.

الذي تشهده ليبيا، إستطاعت الدبلوماسية الحزائرية في إطار جهود الأمم الملتحدة تقريب وجهات النظر بين الفرقاء والفاعلين السياسيين الليبيين لإيجاد معادلة سياسية توافقية تصون السيادة الوطنية الليبية، وتحافظ على تماسك النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي الذي يربطه بالشعب الحزائري تاريخ وكفاح مشترك ضد الإستعمار. فالدبلوماسية الجزائرية لم تُغلب طرف على حساب طرف أخر، أو تنظر إلى طرف على أنه حايز للشرعية دون الطرف الأحرء بل نظرت إلى كل الأطراف الليبية على أنهم جزء من المشكلة وجزء من الحل، وهو بعكس الدور الذي تقوم به أطراف دولية أخرى التي تدعم طرف على حساب طرف أخر سواء سياسياً أو عسكريا، ما زاد من تفاقم الأوضاع الأمنية في ليبيا، فالدبلوماسية الحزائرية وقفت على مسافة واحدة من جميع الأطراف الليبية، وساهم ذلك إيجاباً في جمع الأطراف الليبية وحثهم على وقف دوامة الإقتتال والحرب الإهلية التي أضرت بالبلاد واقتصادهاء وأصبحت مصدر لتهديد جيراتها.

- **النتائج:**

– بالرغم من تأخر الدبلوماسية الجزائرية في تناول الملف الليبي، إلا أنما تعاملت مع جميع الأطراف الليبية على مسافة واحدة وتنظر إليهم على أنهم جميعاً جزء من الأزمة وجزء من الحل.

– تقوم الدبلوماسية الجزائرية على أساس أمني إستراتيجي .

– يشكل التخوف من تحول ليبيا إلى دولة فاشلة إحدى أهم دوافع الدبلوماسية الجزائرية للسعي لإيجاد حل للأزمة الليبية.

– أرتكزت الدبلوماسية الجزائرية على رفض التدخل العسكري لحل الأزمة الليبية الراهنة الذي يزيد من تفاقم الأوضاع بدل من حل الأزمة.

– إستمرار الإنقسام السياسي والعسكري سيفتح الباب أمام الجماعات الإرهابية للتمدد وإستغلال الفراغ السياسي في ليبيا وكذلك يفتح الطريق للتدخل الخارجي.

– التحدي الكبير أمام الليبيين ودول الجوار، هو مدى إلتزام الأطراف الموقعة على إتفاق الصخيرات المغربية مؤخراً.

- **التوصيات:**

– ينبغي الإستمرار في الرفض التام لفكرة التدخل الخارجي في ليبيا، لأن التجارب أثبتت عدم ناجعة الحل العسكري كما حصل في الصومال وأفغانستان والعراق.

– نظراً لما تتمتع به دولة الجزائر من –خبرة في مكافحة الإرهاب, ينبغي التنسيق مع الحكومة الليبية الجديدة إذ ما أستلمت السلطة لإيجاد آلية الجمع السلاح وضبط الحدود.

المصادر والمراجع

✓ **الكتب :**

- إبراهيم محمود احمد، الحروب الأهلية في افريقيا. مصر: مطابع الأهرام، 2001.،
- رفيق غراب محمد، دور الجيش في الحياة السياسية في بلدان غرب افريقيا، الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، 2016
- أبو العينين محمود ٠ الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الافريقية. د. ب. ن: مركز البحوث الافريقية، 2001.
- براشاد فيجي، الربيع العربي الشتاء الليبي. تر: عبد الفتاح عمورة، منذر محمد، سوريا: دار الفرقد،2014
- رزيق المخادمي عبد القادر،النزاعات في القارة الافريقية : انكسار دائم أم انحسار مؤقت. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمان حسن حمديء دراسات في النظم الافريقية، جامعة القاهرة، سلسلة الكتب الدراسية، سلسلة الكتب الدراسية، 2002.
- العقابي علي عودة:. العلاقات الدولية : دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات, بغداد، د.د. ن ،2006
- علي خضير مرزا، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، لبنان، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.س.ن، ط 1، 2012
- عمر فرحاتي. و يسرى اوشريف. تداعيات الازمة الليبية على الأمن القومي في الجزائر. الجزائر: الدار الجزائرية للنشر و التوزيع.،2016
- فريق الازمات العربي، الازمة الليبية الى اين، مركز دراسات الشرق الأوسط(العدد الثالث عشر) ،الأردن، مارس 2017 ،
- الفقي علي، عمليات القاعدة في بلاد المغرب ..الأخطار والتداعيات . ملف الأهرام الإستراتيجي .القاهرة. (2011).
- فيجي براشاد، الربيع العربي الشتاء الليبي، تر: منذر محمود، محمد الفاتح عمورة، دمشق، دار الفرقد للنشر والتوزيع، 2014

- **المذكرات**

- حبشي أم هاني ، حنافي فايزة ، تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة معدلة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص : تحليل السياسة الخارجية،جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2016 –2017 ،
- دالع. وهيبة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي (2014-1999). أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية .الجزائر: جامعة الجزائر3(2014)
- سليم بوسكين،" تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني الجزائري"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2014-2015
- ط. دبلة رفيدة ، دور الاسلحة الخفيفة في نظام النزاعات المسلحة في افريقيا دراسة حالة ليبيا 2011–2018 ، مذكرة ماستر علوم السياسية علاقات دولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2019
- العايب سليم. الدبلوماسية الجزائرية في إطار الإتحاد الأفريقي. (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008,
- عديلة محمد الظاهر. أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 –2004. (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005,
- فرج النحلي الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011–2017 ، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط –الأردن– ، 2018
- لحلوح بلقاسم. دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة. رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي. الجزائر: جامعة البليدة، (2004)
- لونيسي علي. اليات مكافحة الارهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية. رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون(جامعة مولود معمري. كلية الحقوق و العلوم السياسية : قسم الحقوق). 2012.

- محمد فراج، جنيدي خوليفة، ،دور المبعوثين الدوليين للأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية، العراق أنموذجا بعد 2003، مذكرة ماستر. جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017
- معتصم عبد الرحيم ، الانتفاضات الشعبية والحكم العسكري في الشرق الاوسط والدول العربية، مصر والسودان، اليمن، ليبيا، رسالة ماجيستر، جامعة الاسوان للعلوم والتكلونوجيا، 2014،

✓ **المواقع الالكترونية :**

- http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=19948
- http://studies.aljazeera.net/reports/2015/05/201553 1105449587939. htm
- http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2013/10/10
- https://africacenter.org/ar/publication/geostrategic-dimensions-libya-civil-war/
- www.sasapost.com/the- role- of- uae- in- libya
- http://www.arabic .euronews.com
- www.aljazeera.net/new s/arabic
- http://www.alarab.co.uk/?id=35700
- http://studies.aljazeera.net/events/2014/02/201422011481640 9847.htm
- http://www.elfagr.org/1626443
- https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/2015531105449587939.html

✓ **المجلات والمقالات**

- كشان رضا، التّدخل الأجنبي في الشّؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي :دراسة حالة ليبيا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد السابع (العدد الثاني) ، ديسمبر ، 2020
- الزواوي. محمد سليمان (2014). التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية. رؤية تركية. القاهرة. جمبورية مصر العربية: مركز ستا للأبحاث والدراساتء العدد 11
- أبو الخندر ، عوامل واسباب الثورة الليبية 2011 ، تحليل سوسيولوجي ، المجلة العربية الاولى ، 2015
- بادي جمال احمد ، مستقبل ليبيا احرار بين الطموحات والواجب ، مجلة البيان ، 2012
- بن عائشة محمد الأمين، (2015) قراءة في الدبلوماسية الجزائرية مقاربة جيواستراتجية (دراسة حالة مالي). مركز صبر للإعلام والدراسات ،
- بوحنيه قوي. (2012). إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية فى الساحل الأفريقى. مركز الحزيرة للدراسات.
- بوناب كمال. (2015). مبدأ حسن الجوار الإيجابي في السياسة الخارجية الجزائرية. الحوار المتمدن، العدد: 4865
- جحيش عبد السلام، أبكر محمد سليمان، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018.
- حجازي. عبد اللطيف. مسارات محتملة: الوساطة الجزائرية لتسوبة الأزمة الليبية.. الرؤية والتحركات. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
- خشانة رشيد ، تداعيات الازمة الليبية على الجوار ، مصر أولا ثم تونس مقال منشور ، جريدة الحياة
- خيري عمر ، الازمة الدستورية في ليبيا ، ابعاد الصراع بين المكونات السياسية ، 1873
- داعش يتمدد إلى ليبيا بسبب حالة الفوضى والانفلات الأمني، العرب

- رباب شعبان المرسي، رضوى جابر محمد وآحرون، (السياسة الخارجية المصرية تجاه الصّراعات في المنطقة ،'سوريا، اليمن, ليبيا'). المركز الديمقراطي العربي, جويلية 2017،
- ربيع محمد ، تداعيات الازمة الليبية على الامن القومي المصري ، شخصية مصر للدراسات الاستراتيجية ، 2018
- السيد محمود، إفريقيا والأطماع الغربية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة ،2009
- السنوسي بسيكري، ليبيا مسار انتقالي مضطرب سياسيا وأمنيا، تقارير، (قطر :مركز الجزيرة للدراسات)، 2014
- سيدي أحمد ولد احمد سالم، تقرير حول ندوة :الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات..تحديات في طريق المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات
- شيلينج توماس، استراتيجية الصراع. تر : نزهت طيب، أكرم حمدان: الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات:.2009.
- عبد الإله بلقزيز، " مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي" ، مجلة المستقبل العربي، عدد 393 (2011)
- عبد الحق فكرون، " **موجة التحول الديمقراطي في بلدان العالم العربي : الخلفيات والأبعاد**" ، مجلة المفكر، عدد (9)
- عمر عبد اللّه كامل. الامن العربي : في ندوة الامن العربي : التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية. (مركز الدراسات العربي. الاورى).ط1996_01_11–1:9.
- مجدي يازجي، ليبيا..انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب، محاولات جرت للسيطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكتائب عن التشكيلات المسلحة .موقع العربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية المجلد 10/ العدد 03/ جويلية 2021/

الفهرس

العنوان	الصفحة
البسملة	--
الاهداء	--
الشكر والعرفان	--
الفصل الأول: الإطار المفاهمى والنظري	
المقدمة	أ
أسئلة فرعية -فرضيات	ب
حدود الدراسة (زماني-مكاني) وأهمية الموضوع (علمية -عملية)	ج
أسباب اختيار الموضوع (ذاتية – معنوية)	د
اهداف الدراسة	هـ
صعوبة اختيار الموضوع	و
الفصل الاول: خلفيات النزاع الليبي	
تمهيد	02
المبحث الاول: الخلفيات النزاع الليبي	02
المطلب الاول: تطور مفهوم النزاع	03
المطلب الثاني : الأهمية الجيواستراتيجية لليبيا	05
المطلب الثالث: قراءة في الوضع الليبي منذ 2011	06
الفرع الأول: بداية الأزمة في ليبيا	07
الفرع الثاني: استمرار النزاع المسلح في ليبيا.	08
الفرع الثالث: أهم أطراف النزاع الليبي	10
المبحث الثاني :أبعاد النزاع الليبي	13
المطلب الأول: البعد الأمني للنزاع الليبي	13
المطلب الثاني :البعد السياسي للنزاع الليبي	17
المطلب الثالث :البعد الاقتصادي والاجتماعي للنزاع الليبي	20
المبحث الثالث: المواقف حيال النزاع الليبي	22

المطلب الاول : المواقف الدولية من النزاع الليبي	22
المطلب الثاني: مواقف الأطراف الإقليمية	24
المطلب الثالث: المواقف الدولية	26
الفصل الثاني: أثر النزاع الليبي على دول الجوار (مصر – الجزائر)	
المبحث الأول: تصاعد النزاع الليبي وأثاره على الدول الجوار	34
المطلب الأول: أسباب امتداد النزاع الليبي	35
الفرع الاول: ظل حكم معمر القذافي وبعده	36
الفرع الثاني: مرحلة انتهاكات حكم القذافي وتفاقم الأزمة الليبية:	37
الفرع الثالث: مرحلة انتفاضة الشعب الليبي	38
الفرع الرابع: مرحلة مقتل القذافي وانعكاسه على المرحلة الانتقالية	39
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية لنزاع الليبي على الأمن القومي الجزائري	40
المطلب الثالث: تداعيات وانعكاسات التهديدات السياسية والعسكرية لنزاع الليبي على الأمن القومي الجزائري	46
المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية للتعامل مع النزاع الليبي	47
المطلب الاول: محددات الموقف الجزائري من النزاع الليبي	47
المطلب الثاني: مضامين المقاربة الجزائرية لتسوية الازمة الليبية الراهنة	51
المطلب الثالث: تحديات المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الراهنة	56
المبحث الثالث: المقاربة المصرية للتعامل مع الازمة الليبية	59
المطلب الاول: تأثير الازمة الليبية على الدولة المصري	59
المطلب الثاني: التدخّل المصري في الأزمة الليبية	62
الخاتمة	71
قائمة المصادر والمراجع	--
فهرس المحتويات	--
الملخص	--

ملخص:

الكلمات المفتاحية: الازمة الليبية، تداعيات الأزمة الليبية، دول الجوار، أنظمة هشة، حل الازمة، سيتم البحث في هذه الدراسة في الازمة الليبية وتداعيتها على دول الجوار " الجزائر-مصر ".

تعتبر ليبيا احدى الدول العربية التي تقع في شمال افريقيا، تحتل موقعا استراتيجيا مميزا، حيث تتوسط العديد من الدول العربية التي تتميز بتأثير متبادل بينها وبين الدولة الليبية، فيحدها البحر المتوسط من الشمال ومن الشرق مصر اما من الجنوب الشرقي نجد تشاد اما من الجنوب النيجر اما من الغرب نجد الجزائر وتونس.

تبلغ مستحة ليبيا 1.760.000 كيلومتر مربع، وتعتبر بذلك رابع أكبر دولة في افريقيا والسادسة عشر عالميا من حيث المساحة، وتحتل المرتبة التاسعة من بين عشر دول لديها أكبر احتياطات نفطية في العالم، وتبرز أهمية الموقع الاستراتيجي لليبيا في انها تعد حلقة الوصل بين الشمال الافريقي وما يتصل به من طرق المواصلات عبر اسيا مباشرة، وبين المغرب العربي وما تبقى من الشاطئ الافريقي غربا على المحيط الأطلسي.

مشكلة الدراسة:

لعل ما يحدث في ليبيا يمثل الازمة الأخطر و الأسرع تطورا في المنطقة باسرها، فتداعيات الازمة الليبية انطلقت مع نزوح العمالة الأجنبية الى الحدود الليبية المصرية، ومعهم العائلات الليبية الفارة من المناطق المنكوبة، و نتيجة للفوضى و عدم الاستقرار السياسي أصبحت ليبيا مصدرا امنيا للمنطقة، حيث باتت تشكل ملجا للعديد من المتشردين اللذين كانوا يقاتلون في مختلف بؤر التوتر في افريقيا و العراق و سوريا، مما جعل ليبيا قاعدة النطاق للعمليات الإرهابية ضد دول الجوار، و من جهة اخي تحولت ليبيا الى مركز إقليمي لتجارة السلاح بالإضافة الى موجات النزوح الكبيرة بسبب تدهور الأوضاع في ليبيا، و تجدد عمليات اختطاف العاملين في ليبيا كورقة ضغط بيد المتطرفين، و انتشار افة التهريب المقلقة و ارتباطها بالإرهاب ، بالإضافة الى البحث في أسباب الفشل المستمر لمبادرات فض النزاع وحل الازمة بما يرضي جميع الأطراف المتناحرة و التي تدفع بليبيا الى المزيد من التشرذم و التفكك و تفاقم المشكلات.

لذلك برزت الحاجة الى اجراء دراسة حول القضية الليبية في منهجية ذات أهمية خاصة على المستوى المحلى والإقليمي نظرا لعدم الاهتمام الكافي من قبل الباحثين في هذا الموضوع.

وعليه فان مشكلة الدراسة تتمثل في تأصيل الازمة الليبية وتحديد التداعيات الناتجة عنها على دول الجوار " الجزائر ومصر".